OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

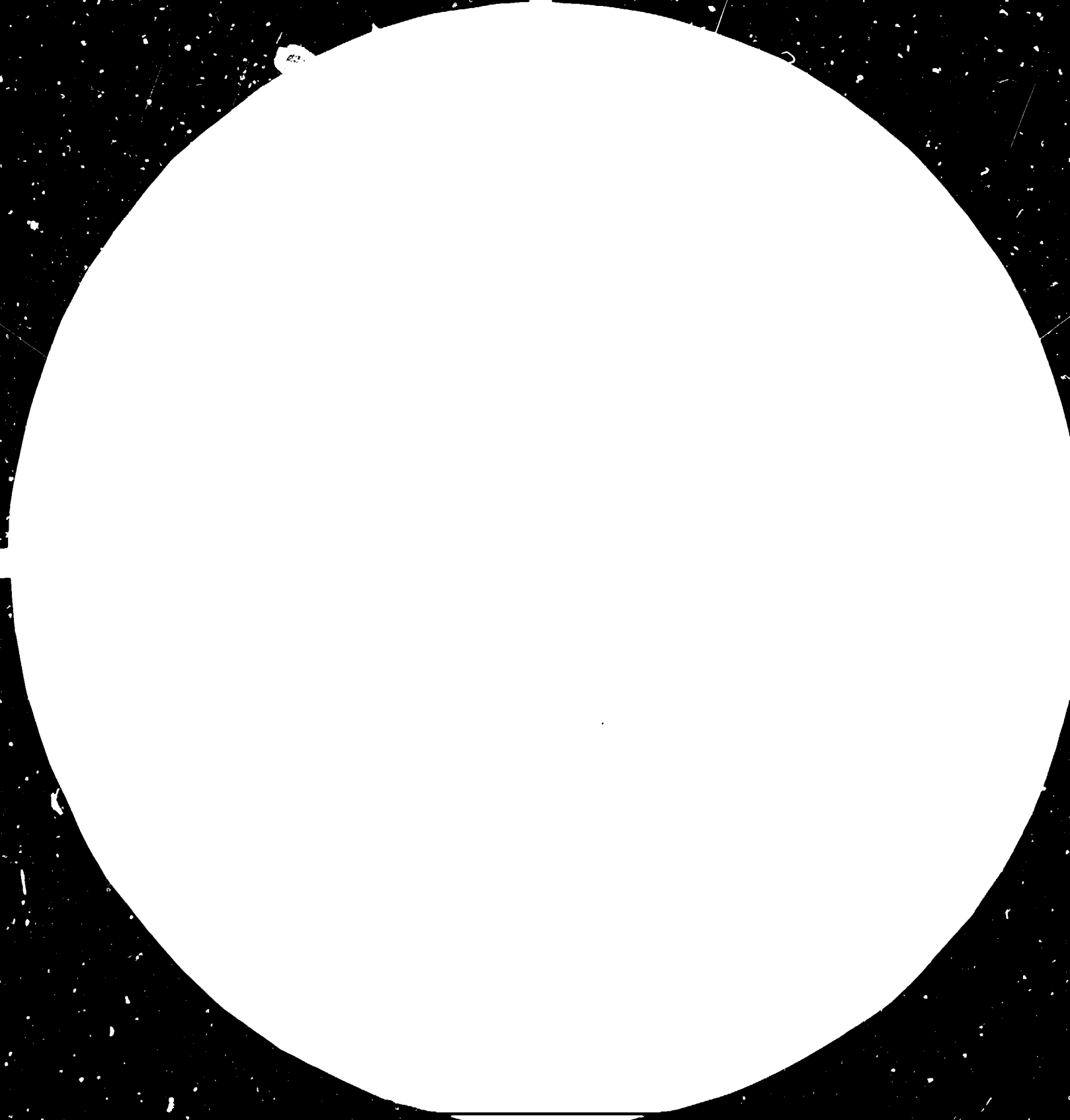

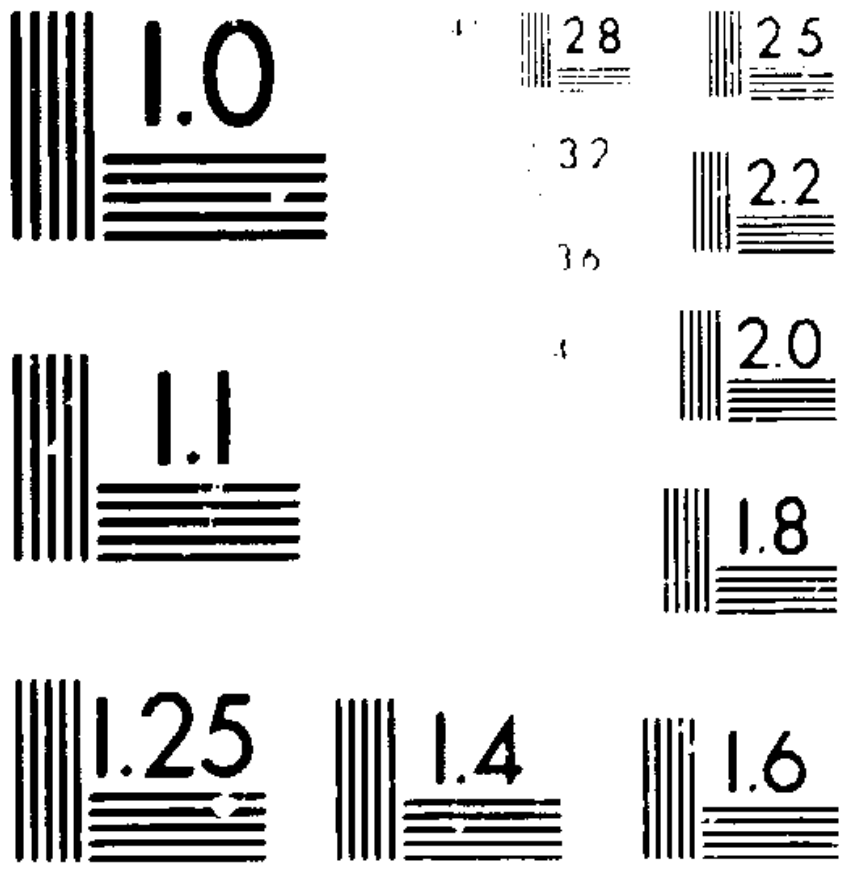

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
ANSI/ASME PH2.1-1980 TEST CHART No. 2

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

اعلانا وخطتا عمل ليما ونيودلهي :
نظرة الى الماضي ونظرة الى المستقبل :

(أ) استعراض التقدم والقيود ؛

(ب) التوقعات المنتظرة لانجاز هدف ليما

ورقة أساسية أعدتها أمانة اليونيدو

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٨	٣
الفصل		
الأول - التقدم المحرز في ميدان التصنيع	٩ - ٢١	٥
ألف - نبذة	٩ - ١٢	٥
باء - أمريكا اللاتينية	١٣	٦
جيم - أفريقيا	١٤	٦
دال - غربي آسيا	١٥	٧
هاء - جنوب وشرق آسيا	١٦	٧
واو - العميد الوطني	١٧ - ١٩	٧
زاي - المستوى القطاعي	٢٠ - ٢١	٩
الثاني - أثر الأزمة الراهنة على تصنيع البلدان النامية	٢٢ - ٣٢	١٠
الثالث - ترابط الاقتصاد العالمي	٣٣ - ٤٦	١٣
الرابع - توقعات التصنيع في الأجل الطويل	٤٧ - ٥٣	١٧
الخامس - الخيارات السياسية والاستراتيجية أمام البلدان النامية .	٥٤ - ٦٣	٢٠
السادس - التعاون الدولي : بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب	٦٤ - ٨٧	٢٣
ألف - السلع الانتاجية	٧٢ - ٧٥	٢٦
باء - الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية	٧٦ - ٧٧	٢٧
جيم - التعاون بين بلدان الجنوب في ادارة المدخلات الصناعية : النفط والمعادن	٧٨ - ٨٠	٢٨
دال - التكاملية باعتبارها أساسا للمشاريع المشتركة	٨١ - ٨٣	٢٨
هاء - العملات المحلية والتجارة بين بلدان الجنوب ...	٨٤ - ٨٥	٢٩
واو - مؤسسات التكنولوجيا	٨٦ - ٨٧	٣٠
السابع - استنتاجات	٨٨ - ٩٢	٣١
الحواشي		٣٣

مقدمـــة

١ - حققت البلدان النامية ، في فترة السنوات العشر ما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٣، زيادة في انتاج صناعاتها التحويلية بمعدل بلغ متوسطه ٨ في المائة سنويا . بل ان هذه البلدان قد تمكنت ، في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ، من تحقيق معدل نمو بلغ متوسطه ٨ره في المائة . وتمثل هذه الأرقام انجازا كبيرا وتحولا في هياكل اقتصادات البلدان النامية ، كما أنها تمثل تقدما محرزا في التبادل التجاري العالمي واكتساب المهارات وزيادة القدرة الانتاجية ، وفي ميداني التكنولوجيا والهياكل الأساسية المؤسسية .

٢ - وفي الوقت الحاضر ، يتعرض هذا الانجاز ، وما بعث من آمال ، للخطر . فقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في السنوات الأخيرة ، الى توقف التقدم المطرد الذي تم احرازه في السنوات السابقة . كما وضعت العديد من البلدان النامية على شفا الكارثة . وقد انتشرت الأوضاع المالية الخطرة ، وحالات نقص الغذاء والطاقة ، وانخفاض مستوى دخل الفرد على مدى ثلاثة أعوام متتالية .

٣ - وقد أوضحت الأزمة مدى ترابط الاقتصاد العالمي . فقد منيت بالخسارة بلدان الشمال والجنوب . بيد أن هذا الترابط غير متكافىء ، حيث منيت البلدان النامية بأكبر نصيب من الخسارة . كما تأكدت عدم مناعة هذه البلدان وازدادت حدتها .

٤ - وفي مثل هذه الظروف ، تجيش وساوس بتأجيل النظر في عملية التصنيع في البلدان النامية . غير أن الصناعة تؤدي دورا رئيسيا في عملية التنمية ، وتعد حلقة الوصل الأساسية لأي نظام اقتصادي متكامل وفعال ، كما أنها تعد وسيلة لتحقيق قدر أكبر من تقرير المصير ، ومصدرا من مصادر الفوائد المادية ، وأداة محركة من أدوات النمو. ويتطلب الأمر اتخاذ اجراءات فورية على الصعيد الدولي ، اذا ما أريد للتقدم الذي تم احرازه حتى الآن ألا يضيع سدى ، واذا ما أريد الاستمرار في احراز المزيد من التقدم.

٥ - ويشمل جدول أعمال مؤتمر اليونيدو العام الرابع جميع قضايا التصنيع الرئيسية. وقد عقدت ، تحضيرا لهذا المؤتمر ، سلسلة من اجتماعات أفرقة الخبراء ذوي المستوى الرفيع ، شملت الموضوعات الهامة في ميادين التكنولوجيا ، والموارد البشرية والاستراتيجيات والسياسات الصناعية . والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والطاقة . وترد نتائج هذه الاجتماعات ، الى جانب غيرها من الدراسات ، في ورقات المناقشة والورقات الأساسية التي أعدت لكل بند من البنود المتتالية في جدول أعمال المؤتمر . لذلك ، فمن المأمول أن يقوم المؤتمر باجراء دراسة مفصلة للمجالات الهامة المتمثلة في الموارد البشرية ، والتكنولوجيا ، والموارد المالية ، والطاقة ، واعادة التشكيل الهيكلي ، واعادة التوزيع ، وتصنيع المواد الخام ، والتنمية الريفية ، وأقل البلدان نموا ، فضلا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب . كما سيتم النظر ، بصفة خاصة ، في تحقيق أهداف عقد التنمية الصناعية لأفريقيا .

٦ - الا أن الغرض من هذه الورقة الأساسية هو تحليل أبعاد المرحلة الحرجة التي وصلت اليها حاليا البلدان النامية في عملية التصنيع ، وكذلك تحليل الطرق والوسائل اللازمة لاحراز تقدم جديد . وقد كشفت الأزمة الاقتصادية الراهنة عن الطريقة التي تمنع بها الهياكل القائمة عملية التصنيع في بلدان الجنوب . وتتطلب الحاجة تغيير هذه الهياكل ، وتقليل عدم تناسق العلاقات القائمة ، ومعالجة حالة الضعف الراهنة التي يعاني منها العديد من البلدان النامية .

٧ - كما أن للتكنولوجيا أهمية حاسمة بالنسبة لعملية تغيير الهياكل القائمة . وكما أشارت لجنة التخطيط الانمائي " يعتبر التحكم في التكنولوجيا ، في الوقت الحاضر بمثابة حجر الزاوية لهيكل القوة الدولي . كما تعمل التكنولوجيا على تشكيل التوزيع الدولي للدخل على الصعيد الدولي"(١). ولا يمكن للبلدان النامية أن تقلل من تبعيتها وأن تحفظ وتعزز قدرتها التنافسية في ميدان الاقتصاد العالمي ، وأن تحقق النمو دون عون خارجي ، الا باحداث التغيير التكنولوجي وبالتصنيع .

٨ - وعلى ذلك ، بذلت محاولات ، في التحليل الوارد هنا ، لتجاوز مجرد السرد للسجلات غير المرضية للسنوات الأخيرة ، وذلك بدراسة أسباب عدم التقدم الكامنة في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفي اقتصادات البلدان النامية ، ثم طرح الرأي القائل بأن عمليتي التصنيع في البلدان النامية وانعاش الاقتصاد العالمي تتوقف احداهما على الأخرى . ويجب أن يكون التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب ، لتغيير الهياكل القائمة وللسماح بتحقيق ذلك التقدم ، بمثابة هدف رئيسي للمجتمع الدولي .

أولا - التقدم المحرز في ميدان التصنيع

ألف - نبذة

٩ - يوضح آخر التحليلات أن حصة البلدان النامية من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم بلغت ، في عام ١٩٧٥ نسبة ١٠ في المائة*. أما بالنسبة لعام ١٩٨٢ فبلغت القيمة المقدرة نسبة ١١ في المائة ، أي أن حصة البلدان النامية من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم ارتفعت ، خلال السنوات السبع الماضية منذ اقرار هذا الهدف ، بنسبة واحد في المائة . وتوضح دراسة أرقام الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ أن الحصة المقدرة بنسبة ١٠ في المائة لم ترتفع ، على الاطلاق ، بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ ، بل ظلت ثابتة . وفي عام ١٩٧٨ ، ارتفعت ارتفاعا طفيفا لتبلغ نسبة ٣ر١٠ في المائة ، ثم ٥ر١٠ في المائة ، في عام ١٩٧٩ . أما الحصة المقدرة بنسبة ١١ في المائة فتم التوصل الى تحقيقها في عام ١٩٨٠ . وتبين الأرقام الأولية لعام ١٩٨١ انخفاضا طفيفا ، حيث وصلت القيمة فيه الى نسبة ٩ر١٠ في المائة ، مع معاودة بلوغ قيمة الحصة نسبة ١١ في المائة في عام ١٩٨٢ .

١٠ - ويجدر بالذكر أن عدم التقدم في زيادة حصة البلدان النامية ، حدث خلال فترة اتسم فيها بالبطء نمو الصناعة التحويلية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وفي الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٢ ، لم يتجاوز متوسط النمو السنوي في القيمة المضافة في الصناعة التحويلية فيما يتعلق بهذه الفئة من البلدان نسبة ٩ر١ في المائة .

١١ - ورغم ذلك ، تشير التغيرات المحدودة ، في حصة الصناعات التحويلية في العالم ، الى احراز قدر غير كاف من التقدم ، لا بالنسبة لتحقيق الرقم الكمي المستهدف في اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (الوثيقة ID/CONF.3/31 ، الفصل الرابع) ، بل أيضا ، وهو الأهم ، بالنسبة لتحقيق التعاون الصناعي الذي نودي به في ذلك الاعلان . كما أن عملية التصنيع في البلدان النامية لم تعط قوة دفع حقيقية كذلك ، فان روح التعاون والعمل الجماعي الذي تعهد المجتمع الدولي فيه بالمساعدة على بلوغ التقدم لصالح البلدان النامية وتحقيقا لنظام اقتصادي دولي جديد ، لم تترجم الى اجراء عملي . وكان من السمات الأساسية لاعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (الوثيقة ID/CONF.3/31 ، الفصل الرابع) ، أن الهيكل الصناعي العالمي الجديد ، المنادى بانشائه فيهما ، يعتمد في تحقيقه على العمل المتضافر المتواصل من قبل جميع البلدان : وبدلا من ذلك شهد العالم ، طوال السنوات

---

* بلغ الرقم ، استنادا الى البيانات المتاحة ابان المؤتمر العام الثاني لليونيدو ، نسبة ٧ في المائة . أما القيمة المقدرة بنسبة ١٠ في المائة ، فقد تم التوصل اليها بعد تعديل أسعار عام ١٩٧٥ (بالمقارنة الى أسعار ١٩٧٠) وبعد توسيع نطاق التغطية لما بعد ذلك .

السبع المنصرمة منذ اقرار ذلك الاعلان ، سلسلة من الأزمات الاقتصادية ، وارجاء لعملية تعزيز التعاون ، ان لم يكن اهمالها .

١٢ - ولا تقدم هذه الاحصاءات الموجزة الا نبذة عن التقدم المحرز في ميدان التصنيع في البلدان النامية منذ عام ١٩٧٥ . غير أن دراسة الأرقام المفصلة لا تبعث على مزيد من التشجيع . ومما يلفت النظر للغاية من هذه الأرقام أن حصة البلدان النامية من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم ظلت ثابتة ، طوال الفترة بكاملها ، عند النسبة الهزيلة وهي ٢ر٠ في المائة في جميع الأعوام . ومرة أخرى ، فان هذا يتعارض للأسف مع ما نودي به في اعلان ليما من ايلاء اهتمام خاص لهذه البلدان ، يتمثل في توفير الموارد التقنية والمالية ، فضلا عن السلع الانتاجية ، تحقيقا للتنمية الصناعية بها .

باء - أمريكا اللاتينية

١٣ - ولقد كان معدل التقدم في أمريكا اللاتينية مخيبا للآمال بشكل خاص ، حيث ظلت حصة المنطقة ، من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية ، جامدة في مكانها طوال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ . وفي اطار هدف ليما ، تم اقرار عدد من الأهداف الاقليمية ، وقد تمثل هدف منطقة أمريكا اللاتينية في تحقيق نسبة ١٣ر٥ في المائة من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم . ومن الصحيح أن بعض بلدان منطقة أمريكا اللاتينية ، كل على حدة ، قد أظهرت تقدما كبيرا في ميدان التصنيع ، الا أن البلدان الأخرى في تلك المنطقة كانت أقل نجاحا . فقد شهدت الفترة ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ انخفاضا أعقبته زيادة بعد ذلك ، لتتصدى ، في عام ١٩٨٠ ، مستوى ما كانت عليه في عام ١٩٧٥ ، الا أن ذلك الارتفاع أعقبه انخفاض آخر .

جيم - افريقيا

١٤ - بلغت حصة منطقة افريقيا ، في عام ١٩٧٥ ، ما نسبته ٨٨ر٠ في المائة من اجمالي القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم . وقد ارتفعت هذه الحصة ، بحلول عام ١٩٨٢ ، لتبلغ نسبة ١ر١ في المائة . وفي الواقع ، فان هذا الرقم يزيد عن نسبة الواحد في المائة المستهدفة لعام ١٩٨٥ ، والواردة في الهدف الموضوع لعقد التنمية الصناعية لافريقيا . لذلك ، يبدو ، للوهلة الأولى ، أن المستهدف التالي لافريقيا والمتمثل في تحقيق نسبة ١ر٤ في المائة لعام ١٩٩٠ ، وكذلك هدف تحقيق نسبة ٢ في المائة لعام ٢٠٠٠ ، يعتبران في ضوء الاتجاهات الحالية أقرب مما هو مستهدف لأمريكا اللاتينية . بيد أنه ينبغي الاشارة الى أن نسبة الهدف تعني أن القيمة الواقعية المضافة في الصناعات التحويلية ، لافريقيا ، بالأرقام المطلقة ، قد تظل ضئيلة ، بدون انتعاش متواصل للاقتصاد العالمي . كما أنها ، بذلك ، قد لا تسهم الا بقدر محدود في عملية التنمية الشاملة في هذه المنطقة .

دال - غربي آسيا

١٥ - شهدت منطقة غربي آسيا ، التي لم يتم اقرار أي هدف اقليمي لها،زيادة طفيفة في حصتها من الاجمالي :لعالمي ، حيث ارتفعت من نسبة ٦٧ر٠ في المائة ، في عام ١٩٧٥، الى نسبة ٨٠ر٠ في المائة ، في عام ١٩٨٢ . بيد أن هذه الزيادة تبدو ضئيلة عند الاشارة الى الاستثمارات الضخمة التي شهدها قطاع الصناعات التحويلية في هذه المنطقة. ورغم التحويل الهائل للموارد المالية ، المستمدة من حصيلة مبيعات النفط في المنطقة، الى قطاع الصناعات التحويلية ، فان التقدم المحرز ، حتى الآن ، ما زال ضئيلا، ولا يكفي ، بالتأكيد ، للاسهام بدرجة كبيرة في التحسين الشامل لحصة البلدان النامية من الصناعة في العالم .

هاء - جنوب وشرق آسيا

١٦ - أما فيما يتعلق بمنطقة جنوب وشرق آسيا ، والتي وضع لها هدف تحقيق نسبة ١٠ في المائة لعام ٢٠٠٠ ، فان حصتها من الصناعات التحويلية في العالم أظهرت زيادة مطردة ، تقريبا ، حيث ارتفعت من ٢ر٧ في المائة، في عام ١٩٧٥ ، الى ٣ر٤ في المائة، في عام ١٩٨٢ . ويعتبر الأداء الصناعي للعديد من بلدان المنطقة ، على درجة كبيرة من الأهمية . كما أن النمو الذي حدث في حصة هذه المنطقة من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم ، يعد العامل الأساسي الذي أسهم في تحقيق التحسن العام الطفيف للبلدان النامية منذ اقرار هدف ليما في عام ١٩٧٥ . وحتى بالنسبة لذلك، فان الاحصاءات الموجزة تخفي واقعا على جانب أكبر من التفصيل ، اذ أن معدلات النمو العالية ، للصناعات التحويلية في مجموعة فرعية من بلدان المنطقة ، هي التي أدت الى ظهور زيادة في الحصة ، في حين لم تحقق البلدان النامية الأخرى ، في آسيا، ما يقارب هذا المستوى من الأداء .

واو - المعهد الوطني

١٧ - ودعا اعلان وخطة عمل ليما بشأن التعاون والتنمية في الميدان الصناعي (ID/CONF.3/31 ، الفصل الرابع) ، عند وضع النسبة المستهدفة وقدرها ٢٥ في المائة، الى " بذل كل الجهود لضمان توزيع النمو الصناعي الذي يتحقق على هذا النحو ، بين البلدان النامية بصورة متساوية قدر المستطاع "(٢). وهذا الهدف لم يتم بلوغه بعد. وكما يشير العدد الخاص من مجلة الدراسة الاستقصائية للتنمية الصناعية(٣)، في عام ١٩٨٠ ، فان ١٠ بلدان نامية فقط تخصها نسبة ٧٠ في المائة من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية للبلدان النامية ككل ، وفي الحقيقة ، فان خمسة بلدان فقط (الأرجنتين ، والبرازيل ، والهند ، والمكسيك ، وجمهورية كوريا) يخصها مالا يقل عن

نسبة ٥٦ في المائة من الناتج الصناعي الاجمالي للجنوب . وفي الواقع ، فان البلدان النامية التي صنفت في أدنى فئات الدخل (البلدان التي كان دخل الفرد فيها يقل عن ٢٩٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨) ، قد عانت من الانخفاض المطرد في حصتها من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم طوال السنوات من ١٩٦٣ الى ١٩٨٠ . ولم تحقق البلدان المنخفضة الدخل الا نسبة ١١ في المائة من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في البلدان النامية في عام ١٩٨٠ ، حتى مع بلوغ سكانها مجتمعين نسبة ٥١ في المائة من مجموع سكان البلدان النامية .

١٨ - وتشير تلك الأرقام الى أوجه التفاوت الواسع بين البلدان النامية من حيث درجة التقدم المحرز في التصنيع . ويرجع ذلك الى عوامل طبيعية ، مثل هبة الموارد المعدنية ، وحجم السكان (ومن ثم حجم السوق الداخلي) والتضاريس الجغرافية للبلد ذاته (مثل ، سبل وصوله الى البحر) . وبالاضافة الى ذلك ، من المحتم أن تحدث السياسات الداخلية التي تنتهج لتحقيق التنمية آثارا تراكمية . فمن ناحية ، من شأن انتهاج سياسة نشطة للتصنيع بهدف التصدير وهي غالبا ما تعكس زيادة مدروسة في تطوير المنتجات المصدرة من الناحية التكنولوجية ، أن تؤدي ، اذا انتهجت لعدة سنوات ، الى اضفاء الطابع المؤسسي على الخبرة الفنية والتجارية في الاقتصاد ككل . وقد حقق هذا بالتالي تحولا كيفيا ولكن بتكلفة مرتفعة ، مما ينطوي على زيادة تعرض عملية التصنيع للأخطار . وتشترك في هذه السمات مجموعة البلدان التي يطلق عليها في كثير من الأحيان ("البلدان الحديثة التصنيع") ، وفي عام ١٩٨٢ ، بلغ معدل نمو الصناعات التحويلية في عدد من هذه البلدان حدا أدنى بكثير من السنوات السابقة ، لاعتماد تلك البلدان على السوق الخارجي . ومن ناحية أخرى ، فان البلدان ذات الأعداد الكبيرة من السكان مثل الصين والهند ، والتي انتهجت سياسات تصنيع أكثر تركيزا على السوق الداخلي ، تجد نفسها أقل اعتمادا على الأسواق خارج بلدها . وقد حقق هذان البلدان مع ذلك نموا رائعا في ميدان الصناعات التحويلية في عام ١٩٨٢ (٧ في المائة و ٤٥ في المائة على التوالي) . غير أنهما تقل لديهما فرص الحصول على النقد الأجنبي . وبين هذين القطبين يوجد عدد كبير من البلدان النامية التي انتهجت مزيجا من السياسات ، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان الى أن السمات الطبيعية المذكورة أعلاه قد عوقت وجود استراتيجية موجهة لأغراض التصدير بالكامل أو استراتيجية استيراد - احلال ، كما يرجع أيضا ، في أحيان كثيرة جدا الى أن ضعف قطاع رئيسي آخر - الزراعة - أو الافتقار الى امدادات الطاقة المحلية أو انخفاض مستوى دخل الفرد قد شكلت حدودا مقيدة لموارد الاستثمار .

١٩ - وفي اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالسياسات الصناعية والمعقود قبل المؤتمر العام الرابع[٤]، أدت تلك الاختلافات الملحوظة الى اعداد دراسة تصنيفية للبلدان النامية . وتم التسليم بامكان التمييز بين ثلاث مجموعات بصورة مفيدة : مجموعة ذات امكانيات للتوسع القائم على السوق الخارجي ، ومجموعة ذات أعداد كبيرة من السكان بدرجة تكفي لانتهاج استراتيجية ذات نظرة أبعد الى الجوهر.

ومجموعة يتعين عليها الجمع بين الاستراتيجيتين بالضرورة . وتضم هذه المجموعة الأخيرة أقل البلدان نموا غير أنها لا تقتصر عليها . وقد وضعت توصيات الاجتماع على أساس هذا التصنيف الثلاثي .

زاي - المستوى القطاعي

٢٠ - حقق نصيب الصناعة التحويلية في اقتصادات البلدان النامية نموا مطردا. وزاد قطاع الصناعة التحويلية من حصته في الناتج المحلي الاجمالي من ١٥ في المائة في عام ١٩٦٣ الى ١٨ر١ في المائة في عام ١٩٧٣ و ١٩ر٢ في المائة في عام ١٩٨٠ . وتبين هذه الأرقام ، وهي متوسطات لمجموعة من ٩٣ بلدا ناميا ، احراز تقدم مطرد في التنمية الهيكلية على الصعيد المحلي . ورغم أن الأنصبة تميل الى أن تكون أعلى بالنسبة للبلدان ذات مستويات الدخول العالية ، فقد زادت مجموعة البلدان ذات الدخل الأدنى أيضا من نصيبها من الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من ١٢ر٥ في المائة في عام ١٩٦٣ الى ١٤ر٤ في المائة في عام ١٩٧٣ والى ١٥ر١ في المائة في عام ١٩٨٠. وعلى نقيض الزيادة الشاملة في نصيب الصناعة التحويلية، هبط نصيب الزراعة بمعدل أشد انحدارا خلال الفترة ذاتها : من ٢٨ر٤ في المائة في عام ١٩٦٣ الى ١٩ر٩ في المائة في عام ١٩٧٣ ، و ١٧ر٤ في المائة في عام ١٩٨٠ . وحتى بالنسبة لمجموعة البلدان ذات الدخل الأدنى، هبط نصيب الزراعة من ٤٧ر٤ في المائة في عام ١٩٦٣ الى ٤١ر٨ في المائة في عام ١٩٧٣، و ٣٨ في المائة في عام ١٩٨٠ . وهكذا ، وعن طريق التحول الهيكلي ، تم وضع الأساس للتقدم المقبل .

٢١ - والأرقام المتاحة عن عام ١٩٨٠ ، عندما كان نصيب البلدان النامية في القيمة المضافة الصناعية التحويلية على الصعيد العالمي هو ذاته في عام ١٩٨٢ ، أي ١١ في المائة ، تظهر أن أنصبة البلدان النامية في الانتاج على المستويات القطاعية للصناعة التحويلية كانت متفاوتة جدا . وهكذا ، حققت البلدان النامية في تلك السنة أنصبة مرتفعة من اجمالي الانتاج العالمي في الصناعات التقليدية مثل انتاج الأغذية (١ر١٥ في المائة) ، والمشروبات (٦ر١٨ في المائة) ، والتبغ (٧ر٣٠ في المائة) والمنسوجات (٧ر١٨ في المائة) ، علاوة على نصيب مرتفع للغاية يبلغ ٨ر٤١ في المائة في تكرير البترول. ومع ذلك أظهرت هذه الأرقام انخفاض الأنصبة بشدة في القطاعات الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية مثل المنتجات المعدنية (٣ر٧ في المائة)، الآلات غير الكهربية (٥ في المائة)، الآلات الكهربية (٦ر٦ في المائة) ومعدات النقل (٥ر٧ في المائة) ، وتكاد هذه الأنصبة ألا تحقق زيادة على الاطلاق منذ عام ١٩٧٥ . وبالنظر الى أهمية هذه القطاعات في النمو الشامل للاقتصادات الحديثة ، سواء من وجهة نظر السلع الرأسمالية أو توفير البنية الأساسية للتعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تعتبر الآثار المترتبة على تحقيق نمو مستمر واكتفاء ذاتي للبلدان النامية، خطيرة حقا . وعلاوة على ذلك ،فان وجود تلك الصناعات التي تعد في صميم المجمع الصناعي في الاقتصادات الحديثة، وأدائها المتناسق، هو الذي يلعب دورا هائلا لكفالة التنمية التكنولوجية ، والكفاءة والمرونة اللازمة للتقدم مستقبلا .

ثانيا - أثر الأزمة الراهنة على تصنيع البلدان النامية

٢٢ - تمكنت البلدان النامية من تحقيق معدل نمو معقول لقطاع الصناعة التحويلية في الماضي . وفي الفترة من عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٧٣ زاد المعدل بمتوسط ٨ في المائة في السنة ، ويتمثل أحد سمات الأزمة الحالية ليس فقط في أن نصيب البلدان النامية من القيمة المضافة الصناعية التحويلية على الصعيد العالمي قد زاد بالكاد منذ عام ١٩٧٥ ، بل أيضا في أن معدلات النمو المرتفعة في الصناعات التحويلية في البلدان النامية قد تلاشت : في عام ١٩٨١ حققت الصناعات التحويلية نموا بلغت نسبته - ٤ر٠ في المائة ، وفي عام ١٩٨٢ بلغت نسبته ١ر٠ في المائة . وقد تمكنت البلدان النامية من التكيّف بمرونة ملحوظة مع الكساد الذي حل بالاقتصاد العالمي في أوائل السبعينات ، وبذلك حافظت على مستويات نمو مقبولة في الناتج المحلي الاجمالي وفي الصناعة التحويلية ، رغم الصعوبات البالغة التي أحدثها الركود في الشمال حيث بلغت الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو ، على سبيل المثال ، أقل من ١ في المائة في عام ١٩٧٥ ومعدل نمو في القيمة المضافة الصناعية التحويلية بنسبة - ٢ر١ في المائة. بيد أن الأزمة الحالية تعتبر احدى الأزمات التي لم تستطع البلدان النامية تلافيها ، وكان التدهور الذي حل بها أشد أيضا مما حاق بالشمال .

٢٣ - ويمثل تدهور التجارة العالمية سمة هامة من سمات الأزمة الراهنة وقد زاد الانخفاض بمعدل سنوي بلغ ٥ر٨ في المائة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٣ غير أنه بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨١ لم يبلغ النمو الا نسبة ٥ر٣ في المائة في السنة . ولم تتحقق زيادة على الاطلاق في عام ١٩٨١ بل انخفضت في الواقع في عام ١٩٨٢ بنسبة تتراوح ما بين ١ و ٢ في المائة[٥]. وقد أحدث النمو البطيء في اقتصادات الشمال أثرا شديدا في الطلب ، وذلك، مقترنا بتزايد النزعة الحمائية ، كان يعني أيضا أن صادرات المصنوعات من البلدان النامية قد أصابها ضرر بالغ . كما أن انخفاض اجمالي ايرادات صادرات البلدان النامية مقترنا بالضغط الشديد الذي مارسته الأزمة الحالية على موازين مدفوعاتها ، دفع بدوره كثيرا من البلدان النامية الى الحد من وارداتها . وفي عام ١٩٨٢ ، ولأول مرة خلال العشرين عاما الماضية ، انخفضت الواردات الحقيقية للبلدان النامية*.

٢٤ - وقد أجبرت البلدان النامية المستوردة الصافية للطاقة بصفة خاصة على اللجوء الى الاقتراض بشروط تجارية . ويرجع ذلك لعدم وجود سبيل متاح آخر . وقد زاد حجم المساعدة الانمائية الرسمية بنسبة ٤ في المائة في السنة بحساب الأرقام الحقيقية في

---

* تدهورت معدلات التبادل التجاري لهذه المجموعة بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٨٢ ، العام الخامس للانخفاض . مجلة "الدراسات الاستقصائية الاقتصادية العالمية"، World Economic Survey (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.II.C.1) ، الصفحة ٤.

أواخر السبعينات ، غير أنها هبطت بنسبة ١١ في المائة بحساب الأرقام الاسمية في عام ١٩٨١ ويرجح انها لم تستعد خلال عام ١٩٨٢ مستواها في عام ١٩٨٠[٦]. وتحقق انتعاش في الاستثمار المباشر الخاص في البلدان النامية في أواخر السبعينات ، كما تحققت زيادة بلغت نسبتها ٢٥ في المائة في عام ١٩٨١ ، وهي زيادة بلغت مع ذلك مستوى لا يكفي كلية لمواجهة الضغط الواقع على موازين مدفوعات الجنوب . وهكذا فان أسواق رأس المال الدولية كانت المصدر الرئيسي للأموال . وبدا ذلك جذابا طالما ظلت أسعار الفائدة عند مستوى معقول ، غير أن أسعار الفائدة المرتفعة للغاية والسائدة في عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ أعاقت المفي في الاقتراض ورفعت تكلفة خدمة الدين الخارجي الى النعطة التي سببت فيها مشاكل تكاد أن تكون مستحيلة بالنسبة لكثير من البلدان . وبلغت نسبة خدمة الدين لجميع البلدان النامية ٥ر١٣ في المائة في عام ١٩٧٠ و ٦ر١٣ في المائة في عام ١٩٨٠ ، ولكنها ارتفعت بحلول عام ١٩٨١ الى نسبة ٣ر١٦ في المائة ، وتشير التقديرات الى بلوغها نسبة ٧ر٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢[٧]. وتخفي هذه الأرقام الاجمالية أرقاما تشير المزيد من الانزعاج أيضا : فقد بلغ المعدل في البلدان المنخفضة الدخل في افريقيا ٣ر٢٨ في المائة في عام ١٩٨٢ ، كما بلغ المعدل في البلدان المستوردة للنفط في أمريكا اللاتينية ٢ر٥٣ في المائة . وفوق ذلك ، فان تحويلات المهاجرين ، التي مثلت مصدرا هاما للنقد الأجنبي بالنسبة لبلدان نامية مختارة ، أصابها الجمود أيضا لانخفاض النشاط في البلدان الصناعية*.

٢٥ - وينجم عن الضغوط الواقعة على ميزان المدفوعات ثلاثة أنواع من الآثار على الصناعة في البلدان النامية . ففي الأجل القصير ، تقل كفاءة الاستثمارات القائمة حيث يؤدي الحد من الواردات الى نقص المواد الأولية والسلع الوسيطة وكذلك قطع الغيار وآلات الاحلال . وينجم عن ذلك عدم استغلال الطاقة بالقدر الكافي . وفي الأجل المتوسط ، يلحق نقص الواردات أضرارا أيضا بعملية انجاز المشاريع الصناعية التي يجرى تنفيذها بالفعل على حد سواء . وأخيرا ، يجب تأجيل أو الغاء المشاريع الجديدة المقررة بالفعل . وتتضاعف هذه المشاكل اذا كانت الصناعة ، سواء بقدرتها الانتاجية القائمة أو المزمعة ، موجهة لأغراض التصدير ، حيث يكون انخفاض مستوى الطلب العالمي عندئذ ، وهو جزء من الكساد ، عقبة اضافية تعترض سلامة بقاء الصناعة .

٢٦ - وفي معرض ردود حكومات البلدان النامية الى اليونيدو خلال عملية الرصد الثالثة ، أوضحت ادراكها للتأثير البالغ للأزمة الاقتصادية الحالية ، وبخاصة الكساد في الشمال،

---

* ازدادت تحويلات العمال الى البلدان النامية بنسبة ٤ر٢٦ في المائة في المتوسط في السنة بحساب الأرقام الحالية في الفترة ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، غير أنها ازدادت بنسبة ٢ر٧ في المائة فقط في الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٢ (تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ، ١٩٨٣) ، الصفحة ١٥ .

وارتفاع مستوى أسعار الفائدة ، وتدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية ، وقيود النقد الأجنبي وتزايد النزعة الحمائية . بيد أنه بالرغم من ذلك لم تعدل حكومات البلدان النامية استراتيجيتها الأساسية المعتمدة على القطاع الصناعي للاسهام المركزي في النمو الاقتصادي . غير أن الأزمة المتزايدة في السنوات الأخيرة ، بقدر الأداء المفجع في عام ١٩٨٢ ، بدأت تفرض عملية اعادة التقدير لسياسات التصنيع على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء .

٢٧ - وكانت هذه أيضا احدى النتائج التي توصل اليها اجتماع بشأن استراتيجيات وسياسات التصنيع للبلدان النامية عقد في ليما في اطار الاعداد لمؤتمر اليونيدو العام الرابع ، جاء فيه ما يلي :

" عند مناقشة استراتيجيات وسياسات التصنيع في البلدان النامية في في الثمانينات والتسعينات ، تم الاتفاق على أنه ينبغي [للبلدان النامية] أن تعيد دراسة سياساتها الحالية وأن تأخذ بسياسات جديدة تمشيا مع الحقائق الاقتصادية الكلية للاقتصاد العالمي." (٨)

٢٨ - وسواء أكان الكساد في البلدان النامية يقترب الآن من نهايته وأنه كان مجرد كساد دوري ، أو سواء كان مجرد عرض يحتمل أن يكون طويل الأمد لاختلال هيكلي عميق الجذور في الاقتصاد العالمي ، فمن الواضح أن هناك دروسا يمكن تعلمها منه . فقد أظهر هذا الكساد ضعف البلدان النامية الكامن في اعتمادها على الشمال ، اذ أن أثر الكساد على الجنوب كان أشد حدة . وبالتالي فانه أظهر كذلك ضعف استراتيجيات التصنيع التي ترتبط للغاية بالصادرات ، سواء صادرات السلع الأولية أو المصنوعات ، الى البلدان المتقدمة النمو . كما أنه عمل من جديد على تركيز الانتباه على أهمية السوق الداخلية وأعطى حافزا جديدا للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية نفسها .

٢٩ - وقد كان تأثير الكساد العالمي أشد حدة على بعض فروع الصناعة التحويلية في البلدان النامية منه على الأخرى . الا انه قد أثّر بصفة خاصة على بعض الصناعات الهامة التي هي أساس الكثير من تطلعات البلدان النامية للتصنيع . وتشمل هذه الصناعات الحديد والصلب ، والبتروكيميائيات ، والصناعات الهندسية .

٣٠ - وعلى سبيل المثال ، كانت البلدان النامية قد خططت لزيادة طاقاتها في قطاع الحديد والصلب من حوالي ٨٠ مليون طن في عام ١٩٨٠ الى قرابة ٢٠٠ مليون طن في عام ١٩٩ ، وتوقعت بعض البلدان توسيع صادراتها الى البلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص . ولكن بنهاية عام ١٩٨٣ ظهر أن جزءا كبيرا من هذه الزيادة في الطاقات لن يتحقق في الواقع ، وتم تأجيل أو الغاء مشاريع لبناء مصانع جديدة بسبب الصعوبات في الحصول على التمويل الخارجي ، والنقص في المواد الخام ، وانخفاض الطلب .

٣١ - وقد تأثرت صناعة البتروكيميائيات أيضا تأثرا شديدا . فقد أدى انخفاض الطلب في البلدان المتقدمة النمو الى وجود طاقات زائدة في هذه البلدان ، ونتيجة لذلك هددت الواردات الأرخص القادمة من الشمال السلامة الاقتصادية للمصانع الجديدة في

الجنوب . كما أدى الكساد الى تخفيض في الطلب المتوقع للمستقبل ، وزاد من مشاكل التمويل للمجمعات البتروكيميائية الجديدة في البلدان النامية . وتم نتيجة لذلك تأجيل كثير من المشروعات المخططة .

٣٢ - وعموما ، يمكن ملاحظة أثر الكساد العالمي في كثير من فروع الصناعة التحويلية في البلدان النامية ، رغم أن هذا الأثر يختلف من فرع الى آخر . وهكذا ، فان نقص المدخلات الوسيطة هو الذي يؤثر على صناعة الجلد والمنتجات الجلدية ، وكذلك على صناعة السيارات ، في البلدان النامية . ولكن انخفاض الطلب في الشمال هو الذي يعيق صناعة الالكترونيات في الجنوب ، وازدياد النزعة الحمائية في الشمال هو ، على وجه التحديد ، الذي يعرقل صناعة المنسوجات والأحذية والملابس .

ثالثا - ترابط الاقتصاد العالمي

٣٣ - ثمة مؤشرات حديثة تدل على أن التوقعات فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي أفضل مما كانت تبدو عليه منذ عام مضى . ورغم أن الانتعاش الجزئي في الشمال ضروري لتقدم الاقتصاد العالمي ، الا انه ليس شرطا كافيا بأية حال من الأحوال . وهناك حاجة الى سياسات منسقة دوليا وتعترف بسمتين رئيسيتين من سمات الاقتصاد العالمي ، وهما ترابطه وهيكله المتغيّر . ومما يساق من حجج هنا أن هاتين السمتين تعنيان أن تصنيع البلدان النامية هو استراتيجية ضرورية ونافعة من أجل الانتعاش بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل.

٣٤ - فالاقتصاد العالمي نظام مترابط . وتشير الأزمة الاقتصادية الراهنة الى القيود التي تحد من السلطات الفعلية التي تتمتع بها الحكومات الوطنية في وضع سياسات اقتصادية ناجحة والنهوض بأعباء تلك السياسات بحيث يكون كل منها مستقلا عن الآخر . أما عن أكثر الصلات وضوحا بين كل من الاقتصادات الوطنية فهي الصلات عن طريق التبادل التجاري . والنظرة التقليدية للتجارة هي أن الجنوب يمدّ الشمال بالمواد الخام (مثل المنتجات الزراعية والمعادن والزيت) . أما الشمال ، بصفته أكثر تقدما في الصناعة ، فانه يمدّ الجنوب بالبضائع التامة الصنع . وحتى في اطار هذه النظرة التقليدية ، يمكن ملاحظة نمط من الترابط ؛ فصناعات الشمال تحتاج الى المواد الخام من الجنوب ، والمستهلكون في الجنوب يحتاجون من الشمال الى تلك المصنوعات التي لا يستطيعون أنفسهم انتاجها . والواقع أن الوضع يعد أكثر تعقيدا من هذا ؛ ففي داخل الشمال نفسه يوجد تبادل تجاري آخذ في التوسع باستمرار بين الصناعات . ويزداد الترابط بين اقتصادات الشمال نفسها أكثر فأكثر بسبب التخصص . وبالمثل ، فأوجه التقدم التي أحرزها الجنوب في التصنيع ، في بعض البلدان النامية على الأقل ، كان مفادها أن الترابط يأخذ شكلا جديدا ، بل انه يتوسع ، فيما بين البلدان النامية نفسها . وحتى أشكال التصنيع الأقل تطورا ، والتي تقوم فيها البلدان النامية بأعمال التجميع واعادة تصدير البضائع التامة الصنع الى الشمال (بمبادرة من الشركات عبر الوطنية في كثير من الحالات) تظهر أن الترابط حقيقة تتزايد مع التغيّرات التي تحدث في التجارة الدولية .

٣٥ - والواقع أن الطريقة التي ساهمت بها البلدان النامية في فترة النمو في التبادل التجاري عقب الحرب العالمية الثانية توضّح انها قد أصبحت بشكل متزايد جزءا من نظام الترابط العالمي . فقد زادت البلدان النامية نصيب صادراتها في الناتج المحلي الاجمالي أثناء العقدين ١٩٦٠ - ١٩٨٠ من ١٦ الى ٢٥ في المائة في المتوسط . وفي عام ١٩٨٠ ، حصلت هذه البلدان على ما يصل الى خمسي صادرات الولايات المتحدة ، وخمسي الصادرات الخارجية للاتحاد الاقتصادي الأوروبي وأكثر من ٤٥ في المائة من صادرات اليابان . وهكذا صارت تجارة البلدان النامية أكثر أهمية ، ليس بالنسبة لها فحسب ، بل بالنسبة للنظام الاقتصادي العالمي ككل .

٣٦ - ويمكن ملاحظة هذا الترابط بوضوح بدراسة المعدلات السنوية للنمو في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ككل . فمن الملاحظ بوضوح انه اعتبارا من سنة ١٩٦٠ ، بصفة خاصة ، اتخذت معدلات النمو في الشمال والجنوب سلوكا متشابها الى حد بعيد ، فهي في العادة ترتفع وتنخفض معا ، ولكن مع وقوع الأثر الأكبر في أي من الحالتين على الجنوب . ومن الواضح ان معدلات النمو تتحرك وفقا لخاصية مشتركة ما . ويتبدى الترابط بين الشمال والجنوب كنظام مترابط للنمو أو يتبدى كما هو الحال في الوقت الحاضر ، كمشكلة مشتركة .

٣٧ - ومن الجوانب الأخرى للترابط بين الشمال والجنوب الجانب المالي ، وهو ما تدفعه أزمة الديون الراهنة بكل شدة الى دائرة الضوء . فبطول منتصف عام ١٩٨٢ ، بلغ اجمالي الدين المعلّق على البلدان النامية حوالي ٨٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقد أدى النمو الملحوظ للديون القصيرة الأجل في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ الى أن تضطر البلدان النامية الى تمديد أجل أو سداد مبلغ ١٨٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، أي ثلاثة أمثال ما تسدده من ديونها المتوسطة الأجل ، في عام ١٩٨٢ وحده . وينبغي أن تضاف الى هذا الرقم مبالغ الفوائد ، وقدرها ٦٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، منها ٤٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كفوائد على ديون متوسطة الأجل ، ليكون مجموع ما تدفعه البلدان النامية في عام ١٩٨٢ لخدمة ديونها حوالي ٢٤٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . فكيف يمكن سداد هذه الديون ؟ في الأساس ، ليس هناك ما يمكّن المدينين من سداد الدين سوى النمو العالي وزيادة الصادرات من جانبهم . أما الترتيبات الأخرى ، مثل اعادة جدولة الديون ، فيمكن على أحسن الفروض أن تؤجل المشكلة . وبهذا المعنى ، لا يمكن علاج أزمة الديون عن طريق التقليص . فاذا قامت كل البلدان المدينة بتقليص اقتصاداتها ، فسوف تنكمش صادرات الشمال ، ويتعطل نمو كل من الجنوب والشمال ، ويزيد هذا مشاكل الديون الحالية بدلا من المساعدة على حلها .

٣٨ - ومن الممكن استخدام الترابط بطريقة ايجابية لاحداث حلقة فعّالة وكذلك بطريقة سلبية لاحداث حلقة مفرغة ، ويبدو الخيار واضحا . فتعزيز التجارة بين الشمال والجنوب أي استخدام الترابط المتزايد بطريقة ايجابية ، يبدو أنه أفضل خيار متاح لكلا

المجموعتين . وان أهمية البلدان النامية في الهيكل الحالي للترابط العالمي،والأهم من ذلك ، امكانياتها في المستقبل ، تعني أن تجديد الجهود المبذولة في تصنيعها يمكن أن يحقق منافع كبيرة للاقتصاد العالمي . وتعد البلدان النامية بمثابة سوق ضخم ، غير مستغل الى حد كبير . كما أن معدلات الاستهلاك للغالبية العظمى من سكان العالم تقل كثيرا عما هي عليه في الشمال . وتمثل القطاعات الاقتصادية للبلدان النامية أيضا ميدانا للاستثمار والتطبيقات التكنولوجية لم يتم استغلاله الى حد كبير ، وقد استخدمت الموارد الطبيعية والبشرية حتى الآن بدرجة لا تذكر . وسيهيئ وضع مجموعة من السياسات الدولية الهادفة الى اطلاق هذه الامكانات الهائلة فرصا للنمو في الاقتصاد العالمي تفوق النسب التي عرفت حتى الآن .

٣٩ - وللطلب المحتمل من البلدان النامية حجم ضخم للغاية ، بحيث تتوفر فرص جديدة للاقتصاد العالمي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة للغاية اذا كان بالامكان زيادة العرض . ولذلك فمن الممكن أن يكون طريق العودة الى العمالة الكاملة والنمو السريع للاقتصاد العالمي عن طريق التوسع في الاستثمارات الموجهة نحو اطلاق الموارد غير المستغلة في البلدان النامية من أجل تحقيق استخدام أكفأ في التعجيل بتصنيع هذه البلدان .

٤٠ - ومن المسائل الجوهرية أن تدرك الحكومات ليس فقط الترابط بحالته الراهنة وبالتالي ، تقوم بتنسيق سياساتها في الجوانب القصيرة الأجل ، بل تدرك أيضا الآفاق الجديدة للنمو الاقتصادي العالمي ، وبالتالي تعمل على ادراج سياسات التكيّف الهيكلي الموجهة بصفة محددة نحو الوصول الى تلك الآفاق . ويعني انعدام سياسات التكيّف الهيكلي ان العالم أسوأ حالا مما كان يمكن أن يصير اليه . وتميل أشكال الجمود في الهياكل أيضا الى افشال السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية . فعندما تكون هناك هياكل جامدة داخل الاقتصادات ، تنخفض قابلية الموارد المادية للانتقال . ويعني هذا أن الطاقة الانتاجية الصناعية القائمة تبقى دون الحد الذي تكون فيه ذات كفاءة ، ولا تستطيع القوى العاملة التحرك الى قطاعات أكثر انتاجية . وفي هذه الحالة ، لابد وأن سياسات اعادة الانتعاش ، باستخدام اجراءات ضريبية ونقدية ، تحدث ضغوطا تضخمية ، وهي ما تنتج عن الاجراءات التي تقوم بها الجماعات ذات المصالح الخاصة في الاقتصاد . والجمود الهيكلي مصدر أساسي لأشكال التباطؤ في الانتاجية وانخفاض مستوى الكفاءة . ولا يمكن أن يكون لأدوات السياسة الاقتصادية الكلية ، في هذه الحالة ، الا أثر قليل ، وبدون نمو الانتاجية ، تميل السياسات النقدية المضادة للتضخم الى أن تكون غير فعّالة وتؤدي في الواقع الى خلق البطالة والركود .

٤١ - وتدعو الحاجة ، بالأحرى ، الى اتباع سياسة لاعادة التشكيل الهيكلي ، تعترف بامكانات النمو للبلدان النامية ونتائجها ومنافعها . وهناك دلائل كثيرة تدعم وجهة النظر القائلة أن البلدان النامية يمكن ، خلال ما تبقى من هذا القرن ، أن توفر مجالا جديدا للنمو الصناعي . ومتابعة لموجة سابقة من التصنيع بدأت في القرن الماضي ، بدأت مجموعة من البلدان النامية عملية تصنيعية في الخمسينات جعلتها بالفعل من كبار المنتجين .

٤٢ - ومن أبرز المؤشرات لقدرة اقتصاد ما على النمو هو تصدير المصنوعات . وقد ازداد عدد البلدان النامية التي تصدر من المصنوعات ما تزيد قيمتها على ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (بأسعار عام ١٩٧٥) من ١٨ بلدا في عام ١٩٦٥ الى ٢٢ بلدا في عام ١٩٧٠ والى ٤٧ بلدا في عام ١٩٧٩ . كما أن البلدان التي كانت رائدة في النمو الموجه نحو التصدير بدأت الآن في تحويل مكوّنات صادراتها الى المجالات ذات التكنولوجيا الأكثر تطورا والى المنتجات ذات المهارات الكثيفة . وتنتفع البلدان الوافدة مؤخرا لهذا المجال ، من الدروس المستفادة من البلدان الرائدة بالبدء بالبضائع المصنّعة التي تحتاج الى مستويات منخفضة من المهارات . وبالتعلم عن طريق ممارسة العمل يتسنى للبلدان الوافدة مؤخرا لهذا المجال ، المنافسة في السوق الدولي بفعّالية ، كما تبرهن على ذلك معدلات التغلغل في الأسواق ونمو الصادرات.ويبدو أن سرعة التطور والتطبيق لتكنولوجيات النقل والمواصلات والمعلومات خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد عجلا بانتشار التصنيع .

٤٣ - وتعطي المدخرات ومعدلات الاستثمار مؤشرا آخر لامكان النمو الصناعي في بلد ما ويتبين من المعلومات المدونة أن عدد البلدان النامية التي ادخرت نسبة ٢٠ في المائة أو أكثر من ناتجها المحلي الاجمالي ارتفع بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٩ من ١٧ الى ٣١ بلدا وان عدد البلدان النامية التي استثمرت نسبة ٢٠ في المائة أو أكثر من ناتجها المحلي الاجمالي ارتفع خلال الفترة ذاتها من ٢٠ الى ٥٦ بلدا . وكانت هذه الأنشطة الادخارية والاستثمارية قد بدأت تعطي ثمارها في شكل نمو صناعي . وفي السبعينات ، كانت ٥٢ من البلدان النامية قد تجاوزت المعدل المتوسط للنمو الصناعي المسجّل في الاقتصادات الصناعية (٣ر٢ في المائة) . وهذا يضاهي الرقم القياسي المسجل في الستينات حين تجاوز ٢٩ بلدا ناميا متوسط نمو الاقتصادات الصناعية (٦ر٢ في المائة).

٤٤ - والمهارات (الانتاجية والادارية وحتى في أعمال المقاولة أيضا) والقدرة على استيعاب الدراية الفنية والتكنولوجيا هي أيضا مدخلات أساسية للتصنيع . وقد أحرزت البلدان النامية الآن تقدما ملموسا في هذا الميدان . فعدد الطلاب المسجلين في الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي في البلدان النامية كان في سنة ١٩٥٠ أقل من مليون . وقد ارتفع هذا العدد وأصبح الآن ١٠ ملايين تقريبا ، أي ما يعادل عدد الطلاب المسجلين في سنة ١٩٦٠ بالجامعات في كل البلدان المتقدمة النمو ، بما فيها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية . هذه التغيرات في مدخلات الانتاج تؤكدها التحولات داخل هياكل الصناعة في البلدان النامية حيث أخذ يتحسن الانتاج الحديث والقائم على مزيد من كثافة المهارات . وتجدر الاشارة الى أن انتاج السلع الانتاجية والمنتجات الأساسية (المدخلات الوسيطة) شهد أسرع تقدم في الستينات والسبعينات ، بينما انخفض نصيب الأغذية الزراعية والصناعة الخفيفة وتكرير النفط خلال هذه الفترة .

٤٥ - وعليه ، يمكن القول عموما أن تصنيع البلدان النامية عملية بدأت فعلا. وعلى الرغم من الظروف الصعبة ، فان الأرض قد مهدت والامكانية متوفرة لاحراز تقدم جديد وملموس. فأمام البلدان النامية مجال انتقاء واسع للتكنولوجيات التي لم تستوعبها بعد ، مما يتيح سلسلة متصلة من فرص الاستثمار بين البلدان التي تختلف مراحل نموها، وامامها موارد طبيعية وبشرية بانتظار استغلالها، وطلب، يتزايد بسرعة في الأسواق على على المنتجات المصنوعة . باختصار ، ان بامكان الجنوب توفير حقل جديد للتصنيع الشامل وما التدفق الكبير لرؤوس الأموال الخاصة الى البلدان النامية في السبعينات ، رغم انقطاعه الآن ، سوى دليل يثبت وجهة النظر هذه . فتصنيع البلدان النامية ، كما هو مطلوب في اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (ID/CONF.3/31 ، الفصل الرابع) ، من شأنه أن يوجد جهة تنسيق للتخطيط الاقتصادي لكل من الشمال والجنوب مفيدة لكليهما .

٤٦ - ولقد رسمت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ ، المرفق) بايجاز سبيل النمو أمام البلدان النامية لغاية عام ١٩٩٠ ، وهو سبيل يشكل خطوة هامة نحو تحقيق هدف ليما . وقد بني الهدف المرسوم للبلدان النامية الذي يحدد متوسط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة سبعة في المائة ، على تحليل كان يفترض نموا معقولا في الشمال معدله ٣ر٧ في المائة في السنة . وتبين أن تحديد معدلات النمو هذه ، بالنسبة الى الشمال والجنوب ، من شأنه تحقيق مزايا عديدة . فهي لا تضع بشكل مستحيل قيودا كبيرة على الاستهلاك ، وهي غير مقيدة دون داع ، بالتوقعات البسيطة نسبيا للنمو الزراعي في البلدان النامية ، وهي تسمح بدرجة معقولة من المساعدة في عملية النمو تقدمها البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية . وهكذا فان الاستراتيجية الانمائية الدولية تمثل سبيلا مناسقا للنمو يحوّل ، الى حد كبير حلقة الوصل القائمة حاليا بين الشمال والجنوب من صلة يكون فيها الكساد السائد في الشمال موزعا بشكل أشد في الجنوب الى صلة ينمو فيها كل من الشمال والجنوب بمعدلات كبيرة .

رابعا - توقعات التصنيع في الأجل الطويل

٤٧ - كما ذكر في العدد الخاص من مجلة " الدراسة الاستقصائية للتنمية الصناعية "(٣) فان بلوغ هدف ليما يستلزم قدرا كبيرا من التغيير في الهيكل الاقتصادي العالمي. بيد أن مثل الاقتصادات المخططة مركزيا والمشار اليه من قبل ، هو مثل يسترشد به . ففي الفترة ما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٢ ارتفع نصيبها من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم من ٣ر١٣ في المائة الى ٢٥ في المائة . وهذا يؤخذ على أنه يشير الى وجود امكانية تكيف هائلة في الاقتصاد العالمي ، ويوفر أساسا للاستنتاج بأن هناك في الحقيقة مرونة كافية في عملية التصحيح والتعديل للتحرك نحو هدف ليما .

٤٨ - ان تحقيق هدف ليما يقتضي من البلدان النامية أن تحقق نموّا في الصناعة التحويلية بسرعة تفوق سرعة البلدان المتقدمة النمو في هذا المضمار . ونظرة فاحصة لأدائها في نمو القيمة المضافة في الصناعات التحويلية يشير الى أن هناك في الحقيقة امكانيات لتحقيق معدلات نمو أعلى ، وقد تضاءل الفارق ، ذلك أن معدل نمو الصناعة التحويلية في البلدان النامية ، في كل سنة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٦ كان أعلى مما هو عليه في البلدان المتقدمة النمو . وفي السنوات ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ ، فاق اداء البلدان النامية أداء البلدان المتقدمة النمو في ميدان الصناعة التحويلية بمقدار كاف تقريبا لسد الفجوة ، وفي أربع من تلك السنوات تضاءل الفارق الى حد أنه لو استمر الحال على هذا المنوال لكان كافيا لبلوغ هدف ليما . والواقع أن اعتماد هدف ليما في عام ١٩٧٥ كان الى حد ما نتيجة تيار التفاؤل الذى طغى على توقعات التصنيع المرتقبة في البلدان النامية متأثرا ذلك بأداء حسن في السنوات التي سبقت . غير أن حصة الـ ١١ في المائة ، التي تحوزها الآن البلدان النامية من مجموع القيمة المضافة الصناعية التحويلية في العالم ، والتي تكاد لا تشكل أي تحسن عما بلغته في عام ١٩٧٥ ، تعني أن الفترة الزمنية لتحقيق هدف ليما قد انخفضت في الحقيقة من ٢٥ الى ١٧ سنة .

٤٩ - ولاحظ مجلة " الدراسات الاستقصائية للتنمية الصناعية " أنه لا يمكن التوقع بأن يكون نمو الصناعة التحويلية في البلدان المتقدمة النمو ، في المستقبل بمثل الدرجة الكبيرة التى كان عليها قبل عام ١٩٧٠ وذلك بسبب الآثار الطويلة الأجل لانخفاض الاستثمار ، وتدني المكاسب التي تحققت في الانتاجية ، والتحولات في هيكل الطلب النهائي ، بمستويات أعلى من الدخول ، وبمنأى عن السلع المصنوعة . أما بالنسبة للبلدان النامية ، فان القوى الفاعلة التي قد تؤثر كثيرا على أدائها يمكن أن تشمل التوسع السريع في قطاع الصناعات التحويلية وما يواكبه من مستويات متوسطة لدخل الفرد وكذلك اعتماد تلك البلدان النامية التي أقرت استراتيجيات تصنيعية متطلعة ، على نمو البلدان المتقدمة النمو وسياساتها .

٥٠ - وبالنسبة لتحقيق هدف ليما ، فان مخططا من المخططات التي أعدت في اليونيدو وهو ما يفترض العودة بعض الشئ الى معدلات النمو التي تحققت قبل الأزمة الاقتصادية ولكن بدون أي تعديل أساسي في الهياكل والسياسات القائمة ، انما يكشف عن أن حصة القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم في سنة ١٩٩٠ لن تزيد على نسبة ١٢ في المائة . وهذا معناه تقريبا العودة الى الحالة الراهنة التي حصلت قبل بدء الأزمة الاقتصادية العالمية الحاضرة . ولا يمكن اعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي باتباع السبل القديمة

٥١ - وأشير الى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وأهم افتراض في الاستراتيجية هو افتراض متوسط نسبته ٧ في المائة لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية للعقد من ١٩٨٠ الى ١٩٩٠ . وان محاكاة هذا وغيره من عناصر الاستراتيجية ، بمعنى آخر تحقيق التعاون التام بين الشمال والجنوب

على النحو المطلوب خلال العقد الانمائي الثالث ، من شأنها أن تؤدي الى بلوغ حصة البلدان النامية في القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم نسبة ١٥ر٦ في المائة حتى عام ١٩٩٠ ، وهذا معناه تحسن كبير يفوق ما ورد في المخطط المرجعي. وعليه ، فان أرقام العقد الانمائي الثالث تعتبر خطوة الى الأمام نحو بلوغ هدف ليما المحدد بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ ، ولكن . حتى في هذه الحالة ، يلزم تحقيق مكاسب أكبر أيضا خلال العقد ١٩٩٠ الى ٢٠٠٠ لبلوغ الهدف فعلا . وفي الحقيقة كان هذا افتراضا في الحسابات التي اجريت داخل منظومة الأمم المتحدة قبل اعتماد الاستراتيجية ، بأن التقدم نحو الأهداف الانمائية عامة سيتم على مراحل ، وأنه يجب ، في العقد ١٩٩٠ الى ٢٠٠٠ ، التطلع الى معدلات نمو أعلى في البلدان النامية . وفي الواقع هناك حسابات أخرى تظهر أن تطبيق معدلات النمو في الاستراتيجية ما بعد عام ١٩٩٠ من شأنه أن يؤدي الى بلوغ حصة البلدان النامية من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم نسبة ١٩ر٢ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠ .

٥٢ - ولكن ، نظرا للحالة الراهنة للتعاون بين الشمال والجنوب ، ليس من الملائم أن يكون امتثال العقد الانمائي الثالث هو الخيار الوحيد موضع النظر . وكما يفهم مما ورد من قبل في فروع سابقة من هذا البحث ، هناك عملية اعادة تقييم لاستراتيجيات التصنيع ، المحلية والدولية ، يمكن تبينها في الوقت الحاضر في البلدان النامية نظرا للأزمة الاقتصادية الراهنة وعدم وجود تعاون بين الشمال والجنوب لايجاد حلول لها . والتعاون بين بلدان الجنوب ، أي التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية ، ليس بديلا عن التعاون التام بين الشمال والجنوب ، ولكن أصبح خيارا في السياسة تتزايد أهميته ويشكل في الحالة الراهنة بديلا مبشرا بالخير بالنسبة للبلدان النامية. ثم ان التحقيق الكامل للتعاون بين بلدان الجنوب هو بحد ذاته يسهم في احداث بعض التحول في العلاقات الاقتصادية العالمية ككل اذ يثبت أن الأعمال المشتركة تستطيع أن تأتي بمكاسب مشتركة .

٥٣ - ويمكن اجراء شيء من الامتثال الأولي للتعاون بين بلدان الجنوب بطرح افتراضات تتعلق ، بنوع خاص ، بالعلاقات التجارية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . ومع مراعاة حدود عليا معقولة لمقادير الانتاج . يمكن الافتراض بأن البلدان النامية تحوّل التجارة من الشمال لتتبادل التجارة فيما بينها في حدود ٣٠ في المائة كحد أعلى . وبالاضافة الى ذلك ، يفترض بأن قيام التبادل التجاري الناشيء من تزايد أحجام الأسواق ووفورات الحجم ، يحدث بين اقتصادات الجنوب . ومع ايلاء الاعتبار الواجب لمرونة الأنماط التاريخية للتبادل التجاري والتكوين السلعي للتجارة ، يمكن تقدير آثار التغيير على اقتصادات البلدان النامية أي ما ينتج عما يمكن تسميته " فك ارتباط جزئي " يفصل جزئيا اقتصادات البلدان النامية عن البلدان المتقدمة النمو، من تأثير على الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية وعلى انتاجها القطاعي . والدلائل تشير الى أن مثل هذا المخطط من شأنه أن يعطي البلدان النامية في عام ١٩٩٠

حصة في القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في العالم بنسبة ٣ر١٤ في المائة بالمقارنة مع نسبة ٣ر١٣ في المائة في المخطط المرجعي . ومع أن هذه المكاسب قد تبدو بسيطة ، الا أنها جاءت نتيجة ائتلاف أنماط النمو التاريخية مع الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية ، ولذا فهي تشير الى المكاسب التي تجنيها البلدان النامية من قدر ما من تحسن العلاقات التجارية فيما بينها ، حتى بدون التعاون العلمي والتكنولوجي والتخطيط المتكامل ، مستغلة الى أقصى حد مواردها وعناصر التكامل فيما بينها ، وهو ما يستلزمه التعاون التام بين بلدان الجنوب .

خامسا - الخيارات السياسية والاستراتيجية أمام البلدان النامية

٥٤ - في سياسات التصنيع التي تنتهجها البلدان النامية اتجاهات حديثة تبرز خصوصا في "تقرير الرصد" عن التقدم المحرز في التعجيل بتصنيع البلدان النامية (٩). ومن أهمها اتجاه عام نحو اعتماد نهج شامل نظامي لتنمية التكنولوجيا الصناعية ، يضم أنشطة ترمي الى تنظيم واردات التكنولوجيا وتشجيع التنمية التكنولوجية المحلية ، وما يرتبط بذلك من التنمية المؤسسية اللازمة للمساعدة في هذه العملية . ويأتلف مع هذا وجود تسليم واسع الانتشار بأهمية الموارد البشرية (١٠). وفي معظم البلدان يتسم دور القطاع العام بأهمية بالغة في هذا الصدد . وهناك جوانب أخرى لسياسات التصنيع الشاملة تلقى هي الأخرى اهتماما كبيرا ، مثل انشاء وتعزيز مراكز ومعاهد الأبحاث المتخصصة ، وزيادة تدخل الحكومات في عملية نقل التكنولوجيا ودعم البرامج في الاعلام التكنولوجي .

٥٥ - وتمويل التنمية الصناعية هو أيضا من المشاغل الهامة . فمعظم البلدان النامية تفيد عن اتخاذ تدابير ترمي الى توسيع الادخارات المحلية لهذا الغرض ، وذلك أمر يمكن اعتباره أهم من المساعدة الانمائية الرسمية كمصدر من مصادر تمويل قطاع الصناعة التحويلية . والتنمية المؤسسية مستمرة في هذا الميدان ، وليس هناك في الواقع أي بلد نام دون مؤسسة واحدة على الأقل لتمويل التنمية الصناعية . غير أن تقرير الرصد يخلص في هذا المجال الى ما يلي :

> "لقد تحقق الكثير من أجل تحديث وتعزيز الهياكل الأساسية في البلدان النامية ، غير أن تعبئة الادخارات المحلية لم تبلغ بعد المستويات اللازمة لمواصلة النمو في قطاع الصناعة التحويلية . وما زال معظم البلدان النامية يعتمد في تصنيعه على التمويل الخارجي" (١١)

٥٦ - وتحظى الآن سياسات تصدير المصنوعات باهتمام متزايد، ويتبين اتجاه واضح نحو التنظيم والادارة واتخاذ التدابير الرامية الى زيادة القدرة التنافسية في صناعات التصدير في البلدان النامية . وتشكل مناطق تجهيز الصادرات الآن عنصرا هاما من

عناصر السياسات في كثير من البلدان ، ويقدر أنها موجودة في ما لا يقل عن ٤٠ بلدا ناميا . لكن هذا الوعي المتزايد بأهمية الصادرات في النمو الصناعي يجب ، رغم ذلك أن يراعي ما ظهر مؤخرا من دلائل على أن التجارة العالمية يتزايد فيها الطابع التمييزي.

٥٧ - ومن وجهة النظر هذه ، تتزايد أكثر فأكثر أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ومن أخص ما يجدر ملاحظته سرعة نمو التجمعات الاقليمية ،مثل الميثاق الآندي ، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، والاتحاد الكاريبي ، والاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا ، ورابطة التكامل بين دول أمريكا اللاتينية ، الخ . ويظهر التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية متخذا اشكالا عديدة ، وخصوصا شكل المشاريع المشتركة بين بلدان الجنوب ، وشكل التنمية والاعلام التكنولوجيين ، وشكل التمويل ، وشكل المخططات الاقليمية لتنمية الطاقة . وكل هذا يضاف الى ما هو في العادة أهم سمة لهذه التجمعات الاقليمية - تعزيز التبادل التجاري داخل المنطقة فيما بين أعضاء التجمع .

٥٨ - وفي حين أن من طبيعة عملية الرصد أن لا تظهر بالضرورة معلومات كاملة عن كل جوانب السياسات الصناعية في كل البلدان النامية ، هناك دلالة واضحة على أن عملية اعادة لتقييم السياسات هي الآن قيد التنفيذ . وقد أكد اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني باستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية للبلدان النامية ، في توصياته ، على السياسات الوطنية والدولية التي يمكن أن تساعد على احراز تقدم في التصنيع ، أي عن طريق انعاش الاقتصاد العالمي ، وزيادة تنسيق السياسات على صعيد دولي ، وزيادة المساعدات وتقليص النزعة الحمائية (٤). وبين مجالات المواضيع التي تستلزم أن ينظر فيها على وجه الخصوص ، جرى تحديد التكنولوجيا ، وتنمية الموارد البشرية ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بوصفها ذات أهمية خاصة .

٥٩ - أما فيما يتعلق بالتدابير الوطنية المحددة ، فقد جرى التشديد على تنمية السوق الداخلية ، وبعبارة أخرى ، على أن التركيز في التصنيع ينبغي الا يقتصر على الصادرات . ولكن كان هناك تسليم بأن ذلك سيكون أيسر بكثير على البلدان الكثيرة السكان والأكثر تقدما من غيرها ، اذ سيكون لها ، عند سكانها بالذات ، أسواق جاهزة وستكون في وضع يتيح لها الانطلاق بالانتاج في ميادين جديدة موجهة وجهة انتاج بدائل للواردات . أما بالنسبة الى البلدان النامية الأخرى ، فسيكون التعاون ضروريا لتعزيز هذه الاستراتيجية .

٦٠ - وتؤثر التحسينات المدخلة على التكنولوجيا في حجم السوق وفي وفورات الحجم ، وتعمل لصالح البلدان النامية . وقد كان من التقدم التكنولوجي ، الى حد ما ، أن جعل الزمن يعفو على المفاهيم السابقة عن الحجم الأدنى للمنشأة ، كما أن هناك ميادين صناعية عديدة تتيح فيها التطورات الأخيرة للمنشآت الصناعية الصغيرة ان تكون متسمة بالسلامة الاقتصادية . فالنجاح في تطبيق منشآت الطاقة الكهرمائية الصغيرة في ميدان الطاقة معروف جيدا ، لكن منشآت الفولاذ الصغيرة المتسمة بالفعالية والمرونة ،

قد أخذت في العقد الماضي نصيبا متزايدا من السوق في البلدان الصناعية . وهناك مجال واسع لكي تنتج على نطاق صغير معدات زراعية مثل الأدوات اليدوية . كما أن مصانع انتاج الاسمنت الصغيرة والصغيرة جدا ، تبدو هي الأخرى جذابة لقاء تخفيض مقبول جدا في الجودة . وهنا أيضا يكون : كل من المرونة الممكنة في الانتاج وتخفيض تكاليف النقل (بالنسبة الى اللوازم والتسويق معا) للطاقة الموزعة ، عاملين هامين يعززان جاذبية الصناعة الصغيرة ، وقد يوازنان الاعتبارات الأخرى بسهولة ثم ان البحث والتطوير التكنولوجيين في ميدان مواد البناء وصناعات التجهيز والسلع الانتاجية على وجه التخصيص ، وضمن ذلك التركيز الخاص على اجراء المزيد من التخفيضات في نطاق الانتاج ، يمكن أن تزيد كثيرا من امكان تنفيذ عدد كبير من خطط التصنيع .

٦١ - يمكن الخلوص ، من المناقشات التي دارت في اجتماع فريق الخبراء ، الرفيع المستوى(٤) الى بعض الاستنتاجات العامة المتعلقة باستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية للبلدان النامية . وقد يكون أول هذه الاستنتاجات ان ازدياد الترابط في الاقتصاد العالمي (أي عن طريق التجارة ، والموارد المالية ، والتكنولوجيا ،والشركات عبر الوطنية) قد ضيّق مجال الاختيارات السياسية عند كل من البلدان النامية ، وان الأزمة الاقتصادية الحالية تعرقل بقوة محاولاتها لاستحداث سبل عمل جديدة . ويبدو أن معظم البلدان النامية قد ركزت على النمو الخارجي الى حد اهمال الامكانات الداخلية . لكن التوترات الجديدة الحاصلة في عالم التجارة تتسبب ، وفقا لذلك ، في لفت الانتباه من جديد الى النمو الداخلي . وتشكل القيود المالية الآن عقبات خطيرة جدا في وجه التقدم في المستقبل ، وقد تكون ،بالتخفيض الجذري لامكانات استيراد المدخلات الوسيطة ، السبب الأساسي لما هو الآن من قصور واسع ومنذر بالخطر في استغلال قدرات البلدان النامية . ويمكن بوضوح التسليم بتزايد أهمية التكنولوجيا والسياسات الرامية الى التحكم بالقدرات واستثمارها وتنميتها لصالح التصنيع الشامل في البلدان النامية . وعلى نفس الدرجة من الملاءمة أضحت الحاجة الى زيادة الفعالية في تخطيط التنمية الصناعية وتنفيذها .

٦٢ - ويمكن القول اجمالا بعدم وجود استراتيجية واحدة تناسب كل البلدان النامية . ولكن بالامكان الذهاب الى أبعد من ذلك : فقد يتعذر على أي بلد بمفرده أن يكون عنده استراتيجية صناعية ذات بعد واحد ، وهناك حاجة الى مزيج متوازن ومتكامل من الأولويات والآفاق الزمنية . ويمكن أن تتضمن الاستراتيجية الملائمة لبلد ما مزيجا من التكنولوجيات المنخفضة المستوى والرفيعة المستوى ، والمدخلات المحلية والأجنبية ، والأسواق الخارجية والداخلية ، والتجارة بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والموارد المالية والأولويات الصناعية والزراعية . لذلك يمكن أن يكون التركيز على استحداث مزيج تكنولوجي جديد فيه تكنولوجيا رفيعة المستوى واتجاه الى التصدير من جانب ، وبتكنولوجيات ومنتجات تقليدية موجهة وجهة الأسواق الداخلية من جانب آخر ويفترض في هذه النهج أن يتم التخطيط لها وأن تتكامل بطريقة متسقة ، بحيث يدعم أحدها الآخر وتحقق مجتمعة ، أفضل استخدام للموارد المتاحة .

٦٣ - أما على الصعيد الدولي ، فيجب الاستمرار في الدعوة الى تقديم دعم دولي جديد وزيادة التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين البلدان النامية نفسها . وسيكون من بالغ الأهمية أيضا وجود شفافية جديدة في سياسات التنمية والتكييف في الشمال والجنوب على حد سواء ؛ فتخطيط التصنيع الذي يضم أية تنمية هامة للقطاع الخارجي أمر مستحيل عندما لا يكون بالامكان ادراك التغيرات السياسية الجذرية في جهات أخرى قبل وقوعها.

سادسا - التعاون الدولي : بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب

٦٤ - ان أي تحليل لامكانات التعجيل بتصنيع البلدان النامية ، وخصوصا لبلوغ هدف ليما ، سيدرك أهمية دور البلدان المتقدمة النمو في هذه العملية . فلهذه البلدان الآن هيمنة ساحقة في الصناعة العالمية ، ولا سيما في عنصرها الأساسي : التكنولوجيا ولها ، خصوصا عن طريق أنشطة الشركات عبر الوطنية ، تحكم هائل بالكثير مما يحدث في مجال التصنيع في العالم . ثم ان أسواقها الواسعة بالذات تشكل طاقة كامنة لاستغلال الميزة النسبية عند البلدان النامية في جوانب عديدة من تجارة المصنوعات ، رغم أن هذا محدود ، في الوقت الحاضر ، بسياسات النزعة الحمائية . كما أن لتحكمها بالأسواق المالية العالمية تأثيرا هاما في سياسات الاستثمار التي تنتهجها البلدان النامية من أجل تصنيعها . يضاف الى ذلك أن ارتفاع مستويات الدخل في البلدان المتقدمة النمو يعني أنها قادرة ، من حيث المبدأ ، على تقديم مساعدة انمائية رسمية متزايدة جدا ، وهذا أمر يمكن أن يكون منه نفع كبير جدا لأقل البلدان نموا. وفي حين أن التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية هو ، كما لوحظ في تقرير الرصد ، تعاون واسع ، ولا سيما في مجال المساعدة الانمائية الرسمية ، يمكن للمساعدة التقنية وللتدريب وتنمية الموارد البشرية ان تزداد ، رغم ذلك ، ازديادا كبيرا . فلو قرن ذلك بروح تعاون جديدة وأعمّ بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، ولا سيما باحداث زيادة كبيرة في تدفق الموارد الى البلدان النامية ، وبفتح أسواق البلدان المتقدمة النمو لصادرات جديدة من المصنوعات من بلدان الجنوب، وبانتهاج سياسات تكييف هيكلي تدرك التغيرات التي تصيب الميزة النسبية وتحصل الآن في الصناعة العالمية ، لكانت المنافع هائلة . فبامكان الشمال والجنوب أن يتقدما معا ، وبتناسق ، على طريق للتوسع مثل الطريق الذي رسمت خطوطه في الاستراتيجية الانمائية الدولية التي أتاحت استخدام موارد العالم على أفضل وجه . وبامكان مثل هذه السياسات تمويل الطبيعة الحاضرة للترابط ، الذي يتسم بعدم المساواة ويجعل الجنوب قليل المناعة في وجه الشمال ، الى أسلوب جديد في الانصاف يتيح لجزأي العالم كليهما ان ينموا الى أقصى ما في طاقاتهما .

٦٥ - للبلدان المتقدمة النمو اذن دور حاسم ينبغي أن تؤديه . فانعاش اقتصاداتها هي من شأنه أن يفضي الى نفع مباشر للبلدان النامية يكمن في توسيع الطلب على صادراتها . ومن شأنه أيضا أن يؤدي الى تخفيف الضغوط الحمائية في البلدان المتقدمة النمو ، ووضع الأساس لسياسات اعادة تشكيل تكون أكثر ايجابية . وينبغي أن يرافق الانعاش المتسق في البلدان الصناعية تنسيق جديد في المجال المالي . لقد كانت زيادة القدرة على التكهن في مجال أسعار الصرف ومعدلات الفائدة من خصائص الفترة التي احرزت فيها البلدان النامية أسرع ما أحرزته من تقدم : ومن شأن اعادة الاستقرار الى هذا المجال أن يخفض من درجة نقص المناعة عند البلدان النامية وتتيح التخطيط المستقر للتنمية . وجدير بالملاحظة أن الأزمات المالية الحادة التي تعانيها البلدان النامية ذات منشأ حديث جدا : فقد سبّب مزيج الثورات المفاجئة في معدلات الفائدة وأسعار الصرف وتدهور الطلب الخارجي ، الزيادة الهائلة الخطرة في ديونها الخارجية . واتخاذ اجراءات دولية لاشاعة الاستقرار في النظام المالي ضروري للبلدان النامية ، ومن شأنه في الوقت ذاته ، أن يفيد البلدان المتقدمة النمو .

٦٦ - ومرة أخرى ، يجب تجديد الدعوة الى زيادة المساعدات للبلدان النامية . ويجب على الأقل الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في الاستراتيجية الانمائية الدولية بتقديم المساعدة التقنية والمالية . فالحاجة ماسة لمثل هذه المساعدة لكل من البلدان التي تواجه الآن أزمات مالية ولأقل البلدان نموا ، بوصفها مجموعة ، والتي لا يوجد أمامها أي بديل آخر اذا ما أريد تذليل صعوباتها العاجلة ، لاسيما في مجال امدادات الأغذية والطاقة . والأساس المنطقي الرئيسي لمثل هذه المساعدة هو تبادل المنفعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في انها تسهم في الطلب على صادرات البلدان الأخيرة وانتعاش اقتصاداتها .

٦٧ - غير أن هذا الاجراء ، من جانب البلدان المتقدمة النمو ، يتسم أساسا بطابع قصير المدى . فستظل هناك حاجة الى اجراء تغييرات في هيكل الاقتصاد العالمي كي ينطلق بكامل طاقته ، ولاسيما عن طريق تصنيع البلدان النامية . وفي هذا السياق ، يعد دور التكنولوجيا ذا أهمية رئيسية . فالتكنولوجيا هي التي تحدد طبيعة العملية الصناعية ومنتجاتها في آن معا . كذلك فان التطورات السريعة في هذا الميدان هي التي ولّدت الحاجة الى اجراء تغيير هيكلي في الاقتصاد العالمي ، وستستمر في ذلك بخطى متزايدة السرعة . كما أدى انتشار التكنولوجيا الصناعية الى الأنماط المتغيّرة في الميزة النسبية في العالم ، وخير مثال على ذلك تزايد دور البلدان النامية في التجارة العالمية للمصنوعات . فقد أتاحت وفرة العمال في البلدان النامية لمصنوعاتها في ميادين مثل النسيج والملابس والسلع الاستهلاكية الأخرى امكانية التنافس في الأسواق الدولية وزيادة حصتها . غير أن التكنولوجيات الجديدة ، لاسيما في ميادين مثل الالكترونيات الدقيقة وتطبيقاتها في مراقبة العمليات ، تحدّ من أهمية عدد العمال في عملية الانتاج . فان لم تتيسر للبلدان النامية سبل الوصول الى هذه التكنولوجيات ، فسوف تتلاشى ميزتها النسبية بالنسبة لبعض المصنوعات ، وسيزداد مرة أخرى تعرض الجنوب للخطر .

٦٨ - وفي الوقت الحاضر ، وبالنظر الى السيطرة الكاملة للبلدان المتقدمة النمو على هذا الميدان ، فان اتخاذ اجراء من جانبها لزيادة توفر التكنولوجيا ضروري لتصنيع البلدان النامية . ويجب النظر الى التعاون في هذا الميدان على انه " ..... مساهمة وزيادة الى أقصى حد ، في فوائد الترابط العالمي"(١٢). فبدون وصول جزء من العالم الى أوجه التقدم التكنولوجي ، تتبدد ، امكانية التصنيع على صعيد العالم .

٦٩ - وقد أدى الكساد الذي ساد مؤخرا في كثير من البلدان المتقدمة النمو الى خفض النفقات ، وخاصة الحد من التوسع في تدفقات الموارد الى البلدان النامية . ويعد نمو النزعة الحمائية كما سبق الذكر ، سمة سلبية ولكنها واسعة الانتشار في الأسواق العالمية . ومن الجلي أن الانتعاش الكامل والمتواصل لاقتصادات البلدان المتقدمة النمو يعود بالنفع الكبير على البلدان النامية ، وهو انتعاش يرجى للغاية أن يتحقق. ومع ذلك ، فان الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية بالغة الحدة بحيث أنها لا تستطيع الانتظار ريثما يحدث مثل هذا الانتعاش . ولهذا السبب ، فقد غدا التعاون بين البلدان النامية نفسها ضرورة حتمية ، حيث يبدو أن صعوبات وفورات النطاق وحجم السوق والوصول الى التكنولوجيا وتعبئة الموارد المالية تقتضي من البلدان النامية اتخاذ تدبير مشترك بشأنها .

٧٠ - ويجب أن تتضمن سبل العمل التي ينتهجها الشمال ، النظر في كيفية استخدام قوتها الجماعية من أجل تحقيق مصالحها الذاتية وبلوغ غاياتها الخاصة . ويعني نمو جوانب التكامل بين بلدان الجنوب في مجال الصناعة ، أن بذل جهد جماعي جديد يمكن أن يشكل الأساس لمسار بديل للتنمية . غير أنه لا ينبغي النظر الى التعاون بين الجنوب والجنوب باعتباره بديلا عن التعاون الكامل بين الشمال والجنوب ، بل الأحرى اعتبارها خطوة نحو التعاون على الصعيد العالمي .

٧١ - وليس المقصود من الاقتراحات التالية باتجاهات جديدة في التعاون بين بلدان الجنوب أن تكون جامعة ، بل يرجى أن تؤدي الى تشجيع النظر في سبل التعاون فيما بين البلدان النامية التي تكفل لها زيادة الانتفاع بمواردها ، وأهم شيء على الاطلاق هو الحد من ضعف مناعتها وتعرضها لأزمات ليست من صنع يديها . وتتراوح الاقتراحات بين اتخاذ اجراءات مشتركة بسيطة فيما يتعلق بالتنمية المؤسسية تتضمن التعهد بالتزامات أولية صغيرة نسبيا ، الى خطط موسعة للتعاون ، التي يمكن اذا ما اتبعت تماما ، أن تفضي الى تحول هام في النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان النامية وبين الشمال والجنوب على السواء . وقد تناقش الكثير من المسائل التي طرحت في هذه الوثيقة مناقشة مستفيضة في مرحلة لاحقة من المؤتمر العام الرابع ، اذا ما رؤي من ورائها جدوى .

ألف - السلع الانتاجية*

٧٢ - تسيطر البلدان المتقدمة النمو سيطرة ساحقة على التجارة الدولية في قطاع السلع الانتاجية . ويمكن للتعاون الجديد بين بلدان الجنوب ، الذي قد يفضي الى التحول بعيدا عن المصادر التقليدية للعرض ، أن يحفز الانتاج في هذا المجال الحيوي الذي يعاني الجنوب في الوقت الحاضر من عجز هائل فيه .

٧٣ - وتتمثل احدى وجهات النظر المحافظة في أن البلدان النامية تحسن انتاج السلع الكثيفة العمالة في الشركات الصغيرة التي يعمل بها عمال غير مهرة أو شبه مهرة على أفضل الاحتمالات . وأن انتاج السلع الانتاجية يتطلب كثافة في رأس المال وشركات كبيرة الحجم ومهارات رفيعة المستوى . ومن هنا ، تقام الحجة بأن انتاج السلع الانتاجية لا يناسب البلدان النامية بوجه عام . ويستشهد بالحصة الصغيرة التي تحوزها البلدان النامية من انتاج السلع الانتاجية للتدليل على ذلك . بيد أن البحث المدقق لسجل انتاج السلع الانتاجية والتجارة في الماضي يدل على السلامة الاقتصادية لانتاج السلع الانتاجية في الجنوب .

٧٤ - ويتطلب كثير من السلع الانتاجية مستوى دون المتوسط من كثافة رأس المال ، مثل الآلات الزراعية والآلات المكتبية وآلات الأشغال المعدنية والسفن والزوارق من مختلف الأحجام . والشركات الصغيرة تضاهي الشركات الكبيرة كفاءة في انتاج آلات الأشغال الخشبية وأجهزة النقل الميكانيكي والأصباغ والأدوات وأجهزة التوجيه الى غير ذلك . وعادة ما تتسم الشركات الصغيرة بالكفاية بالقياس الى التكاليف نظرا للنوعية الادارية الخاصة بالشركة وتصميم المصنع وتوفر المعلومات محليا . وتقوم عدة بلدان نامية بانتاج السلع الكثيفة المهارات (أي التي يستخدم في صنعها عمال من ذوي المهارات الرفيعة المستوى) . ويمكن للبلدان النامية التي تقوم بانتاج مختلف السلع الانتاجية أن تكمل بعضها البعض ، اذا ما هي اتبعت سياسة في ذلك الخصوص . فقد ثبت بالدليل فعلا أن تجارة السلع الانتاجية في البلدان النامية قد نمت بسرعة تفوق التجارة في القطاعات الأخرى للصناعة التحويلية . فعلى سبيل المثال ، بلغت قيمة صادرات المحركات ثلاثة أمثال (بالأسعار الجارية) وتضاعفت قيمة الآلات الزراعية فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٨ ، وذلك في جميع البلدان النامية المنتجة للسلع الانتاجية تقريبا . أما الفئات الأخرى من تلك التي حققت أداء تصديريا رائعا فقد تمثلت في الآلات الصناعية الخاصة وغيرها من الآلات الخاصة وآلات الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية والآلات الكهربائية الأخرى والمركبات السيارة والسفن والزوارق . وبرغم صغر حصة البلدان النامية في الانتاج العالمي للسلع الانتاجية حاليا ، فان هذه تعد مؤشرات تبشّر بالأمل .

---

* تعرّف السلع الانتاجية هنا بوصفها المجموعات الرئيسية للتصنيف الصناعي الدولي الموحد ، البنود رقم ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٩٠ ، أي ، بما في ذلك معظم الآلات الصناعية ومعدات النقل .

٧٥ - ولا تعود أهمية انتاج السلع الانتاجية في الجنوب الى هذه المعايير الجامدة مثل كثافة عوامل الانتاج وحجم المصنع والتكلفة وما الى ذلك . وتعد كبيرة تلك الآثار الدينامية التي تترتب على انتاج السلع الانتاجية ، رغم صعوبة قياسها . وأولها الأثر المزيد للكفاءة عن طريق "التعلم بالممارسة" . ويمكن القول بأن قطاع السلع الانتاجية هو أكثر القطاعات اثراء من زاوية التعلم بالممارسة بالقياس الى القطاعات الصناعية الفرعية الأخرى . اذ يتسم هذا القطاع بروابط دينامية بقطاعات الاقتصاد الأخرى . كما أنه يوفر منظمي المشاريع للصناعات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا . وعلاوة على ذلك ، فان بامكانه حفز توليد المهارات بالاضافة الى الطلب وذلك عن طريق الأجور المرتفعة للعمال المهرة .

باء - الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية

٧٦ - يتوفر في الجنوب كثير من الموارد الطبيعية ، بما في ذلك البترول والبوتاس والفوسفات والحديد وغيرها من المعادن مما يشكّل الأساس للصناعات الهامة في مجالات التكرير والبتروكيميائيات والأسمدة والصناعات المعدنية كل على حدة . ولا يمثل توفر المواد الخام سوى مشاكل جد قليلة ، على الأقل حتى عام ٢٠٠٠ ، كما أن اكتشافات الكميات الاحتياطية سايرت الاستهلاك وفاضت عليه . والصفة المميزة للسوق العالمي في الوقت الحاضر هي الطاقة الزائدة في معظم قطاعات التجهيز ، ومع ذلك يستورد الجنوب كمية كبيرة من المنتجات المجهزة من الشمال . وهو ما يصدق بصفة خاصة على منتجات البترول المصفاة والبتروكيميائيات على مختلف أنواعها والمنتجات النوعية للألومنيوم والنحاس والحديد والصلب . ويعود هذا التناقض فيما يبدو الى هيكل السوق الذي تسيطر عليه الشركات عبر الوطنية وكذلك نقص المعلومات بين العوامل المؤثرة في البلدان النامية (المنتجون والمستهلكون والشركاء التجاريون) . ومن ثم ، فان اعاقة تدفق الموارد عن طريق عمليات النقل المباشر من مصادر في البلدان النامية الى المستهلكين في البلدان النامية الأخرى ، يعد فيما يبدو ، مجالا هاما للتعاون بين بلدان الجنوب . وبذا تعود منافع الامدادات المنتظمة للمعادن المجهزة وهامش ربح التجارة والنقل مباشرة على الجنوب .

٧٧ - وتوجد امكانيات أكثر تفصيلا للتعاون بين بلدان الجنوب في مجالي تجهيز المعادن بالاستخدام الكثيف للطاقة والاستخدام الكثيف لرأس المال . فالشرق الأوسط مثلا يمكن أن يصبح قوة اقتصادية ذات شأن عظيم في التعاون بين بلدان الجنوب ، وذلك حيث أن هذه المنطقة تحظى بموارد الطاقة والأرصدة المالية اللازمة لميدان تسيطر عليه الشركات عبر الوطنية حاليا . ويمكن استخدام موارد الطاقة التي تذهب سدى الآن في شكل شعلات غاز ومتخلفات التكرير في مهر المعادن الواردة من المناطق الأخرى ، خاصة الألومنيوم والنحاس والحديد ، الى غير ذلك . ويمكن أن يؤدي مثل هذا التكامل الرأسي للموارد الرئيسية ، على الصعيدين دون الاقليمي والأقاليمي ، الى تعضيد قدرة الجنوب على التفاوض .

جيم - التعاون بين بلدان الجنوب في ادارة المدخلات الصناعية : النفط والمعادن

٧٨ - دأب الشمال ، تقليديا ، على امداد القطاعات الصناعية في الجنوب بالمدخلات الهامة ، بما في ذلك منتجات البترول والمنتجات المعدنية المجهزة والدراية الفنية التكنولوجية والخدمات الصناعية . ويمكن أن تتخذ الاستراتيجيات الرامية الى تعزيز اعتماد الجنوب الجماعي على الذات صورا متعددة شتى . فبالنسبة للنفط مثلا ، ربما تتمثل احدى الاستراتيجيات في تقاضي نفس السعر الدولي على أن تسمح للبلدان النامية المستوردة للنفط بدفع جزء من قائمة حساب ما تستورده من نفط بالعملة المحلية . وهذا من شأنه أن يفضي الى تشجيع التبادل التجاري بين بلدان الجنوب والتعاون المالي فيما بينها ، ويناقش في فرع لاحق من الوثيقة دور العملات المحلية بوجه عام .

٧٩ - وفي حالة كل من النفط وبعض الموارد المعدنية الأخرى (مثل القصدير والبوكسيت) ، التي يوجد في الجنوب رواسب ضخمة منها ، يمكن استخدام الفائض الهائل من الأموال للبلدان ذات مستوى الاستيعاب المنخفض الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في شراء المطالبات بهذه المعادن في المستقبل التي لا يمكن استخراجها في الوقت الحاضر وهذا من شأنه أن يجنب أو يؤجل على الأقل ، كافة المشاكل الادارية الخاصة بالتخزين والنقل والتسويق . وهكذا يمكن استخدام فائض الأوبك بطريقة خلاقة في تعزيز قوة الأسواق الدولية للأوبك ، وبذا تستفيد البلدان النامية غير الأعضاء في الأوبك من حيث ضمان الأسواق مستقبلا وربما أيضا من زاوية ارتفاع مستويات الأسعار عن المستويات الحالية المتداعية .

٨٠ - ومن شأن المطالبات المتمثلة في "عقود البيع والشراء مستقبلا" ذات الأجل الطويل ، وفيما يتعلق بالنفط وغيره من المعادن الهامة القابلة للنضوب في بلدان الجنوب من غير بلدان "الأوبك" ، والتي يمكن دفع قيمتها من فائض أموال "الأوبك" السائلة أن تخلق مناخا مواتيا للغاية للتصنيع في بلدان الجنوب . كما ستتيح لبلدان الجنوب التحكم على نحو أفضل في الأسعار الدولية للمواد الخام والتحكم المادي في المواد الخام في مواقعها . وهناك في الوقت الحاضر ، ضغط ملح على معظم البلدان النامية للحصول على النقد الأجنبي ببيع مثل هذه المواد الخام ، أيا كان سعرها الدولي . وسوف تعمل هذه العقود الطويلة الأجل على توفير الأفق الزمني الأساسي اللازم للتخطيط الصناعي في الجنوب كما ستتيح للبلدان النامية فرصة تجهيز المعادن التي لديها وزيادة القيمة المضافة ، كما سيؤدي ذلك الى تعزيز الاعتماد على الذات على الصعيد الجماعي والصعيد الوطني .

دال - التكاملية باعتبارها أساسا للمشاريع المشتركة

٨١ - يستند مفهوم التعاون بين بلدان الجنوب في الانتاج الصناعي على كون أن البلدان النامية ، كل على حدة ، تجد نفسها مقيّدة أمام صغر حجم السوق من ناحية الطلب والافتقار الى عوامل المدخلات التكميلية من ناحية العرض . ومن الممكن أن تجمع الخطط التعاونية

عوامل المدخلات التكميلية مع بعضها من بلدان متعاونة أخرى بحيث يمكن اكتمال وحدة الانتاج . وتستطيع المشاريع المشتركة بين بلدان الجنوب التي تمتلكها وتديرها البلدان النامية أن توفر أفضل الوسائل لتحقيق هذا الهدف كما يمكن على نحو خاص التغلب بطريقة أفضل على قيود الانتاج التي تصادف هذه البلدان في قطاعي السلع الانتاجية وتجهيز المعادن عن طريق المشاريع المشتركة بين بلدان الجنوب . وقد يكون هذا الشكل من التعاون أفضل من الاتحادات الجمركية وغيرها من أشكال خطط تكامل السوق .

٨٢ - ومن أجل ضمان تبادل المنفعة المتبادلة في هذه المشاريع المشتركة واتاحة أن يستفيد منها أكبر عدد ممكن من البلدان النامية ، من الممكن وضع قائمة للمشاريع المشتركة ، على أساس مدى اتاحة الموارد المعينة مثل المواد الخام والمهارات والدراية الفنية . وعندئذ يمكن للبلد المضيف أن يدعو بلدانا نامية أخرى للاشتراك في استغلال العوامل التكميلية والاستفادة من العوائد المتوقعة . وقد تشمل المفاوضات بنودا عديدة بما فيها ملكية الأسهم والمساعدة التقنية ، وتوفير الاعتمادات الرأسمالية ، وضمان التسويق ، والمشتريات الطويلة الأجل وترتيبات المقايضة ، والأفضليات التعريفية ، الخ. ويكون الهدف الرئيسي زيادة مثل هذه المبادلات الى حدها الأقصى وتحقيق توزيع عادل للمنافع . ومن الممكن في هذه المفاوضات استعمال نظام اليونيدو للمشاورات لتوفير خدمات أولية وبذلك يمكن توسيع النظام الحالي ليشمل المسائل المشتركة بين القطاعات.

٨٣ - ويمكن انطباق متغيّر آخر من متغيرات التعاون الانتاجي على المبدأ الاقتصادي الخاص بالاستعداد للدفع ولذلك قد تصبح صناعة معينة أو مجمع بأكمله من الصناعات ذات الصلة المتكاملة رأسيا جزءا من خطة للتصاريح الصناعية لمجموعة من البلدان النامية ككل . ويمنح التصريح لاقامة الصناعة الى البلد الذي يقدم أفضل عطاء من بين البلدان المعنية المحتملة . غير أن العطاءات من الممكن أن تكون ذات صلة بالمنتج الصناعي مستقبلا الذي سيسلم في النهاية للبلدان الأخرى في المجموعة . وبالتالي يمكن لكل بلد أن يقيّم الفوائد المحتملة التي ستعود عليه من حيازة هذه الصناعة مع وجود سوق موسّع ثم يقدم لشركائه عرضا فيما يتعلق بالمنتجات المحتملة . وسيضمن نظام منح التراخيص هذا مساهمة تلقائية من قبل البلد الذي قدم أعلى عطاء مقابل مزية الحصول على سوق أوسع ، بسبب ازالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية في مجموعة البلدان النامية المعنية . وبالتالي ، يمكن التوفيق بين المصلحة الذاتية الوطنية والمصلحة الجماعية.

هاء - العملات المحلية والتجارة بين بلدان الجنوب

٨٤ - تعاني البلدان النامية من حاجة مزمنة الى النقد الأجنبي لتسهيل المعاملات التجارية . وكثيرا ما تكون ندرة العملات الصعبة عقبة أمام التبادل التجاري ذي الفائدة المحتملة بين بلدان الجنوب نظرا للصعوبات المتمثلة في ميزان المدفوعات . وكوسيلة للتغلب على هذه الصعوبات ، فان تسوية المعاملات الدولية بالعملات المحلية تعد خيارا هاما . وتعد المميزات التي تعود من جراء هذا الترتيب عديدة . فهي تلغي تكاليف المعاملات في التمويل ، على سبيل المثال ، الرسوم التي تدفع لصيارفة القطع الأجنبي والفوائد

المدفوعة (أو التي تدفع بقروض) للاحتفاظ باحتياطات ملائمة للتعاملات التجارية ولدفع استحقاقات الديون . كما يمكن أيضا تفادي المخاطرات والشكوك المتعلقة بتقلبات أسعار العملة والناشئة عن "تدفقات الأموال المذعورة" كما يمكن توزيع عبء تصحيح الخلل في الميزان التجاري بالتساوي بين البلدان التي لديها فائض والبلدان التي لديها عجز . وتكون هذه الترتيبات مرنة بقدر نسبة المدفوعات المتفق عليها بالعملة المحلية ، وقد تتراوح بين نسبة معتدلة الى مائة في المائة . ويعتبر هذا النهج بمثابة تدبير مؤقت ، الهدف منه احداث زيادة سريعة في الطلب الاجمالي العالمي ، عن مستواه الحالي المنخفض . ولا يزال أفضل الحلول الطويلة الأجل هو اتخاذ ترتيب بشأن دار للمقاصة ، شاملة ومتعددة الأطراف ، أي تكون بمثابة عملة عالمية . ورغم ذلك ، فان استعمال العملات المحلية قد يبطل التضحيات في الانتاج والتجارة والنمو التي يفرضها حاليا على البلدان النامية النظام المالي القائم . وقد تكون المنظمات التجارية العامة في أفضل وضع للبدء في استعمال العملات المحلية كوسيلة للتبادل .

٨٥ - وتوفر المنظمات التجارية العامة في البلدان النامية مجالا هائلا للتعاون بين بلدان الجنوب ، خاصة في ميدان التصنيع . وقد أولى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فعلا اعتبارا مستفيضا للامكانيات المتوفرة لهذه المنظمات. وتشمل العوامل المؤسسية التي تؤدي الى كبح توسع التجارة بين بلدان الجنوب : شبكات معلومات وتسويق غير منتظمة ومتميزة ، وسائل اتصال ونقل غير ملائمة ، أنظمة البنوك والتأمين ؛ والحواجز التعريفية وغير التعريفية . ويعتبر تقليل أو ازالة هذه العقبات من الأمور الجوهرية لتخفيض تكاليف البحث والتعامل التجاري والتي لا يمكن لكثير من الشركاء التجاريين التغلب عليها في الوقت الحالي في البلدان النامية ، ولن تساعد المنظمات التجارية العامة على ازالة هذه العقبات فحسب وانما ستوفر اطار عمل لاستعمال السيولة الناتجة عن خطط الدفع بالعملات المحلية .

واو - مؤسسات التكنولوجيا

٨٦ - تبدو مسألة ادارة التكنولوجيا الموجهة للمستقبل جوهرية من أجل اعتماد الجنوب على نفسه ، وخاصة ادارة الموجة الجديدة للتنمية التكنولوجية في مجالات مثل الالكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الاحيائية وتكنولوجيا المعلومات . وينبغي أن تنشأ في هذه المجالات مراكز البحوث والتدريب الدولية القائمة على التعاون بين بلدان الجنوب . وينبغي أن تشدد هذه المراكز على البحث والتدريب الأساسيين ، بحيث يمكن زيادة القدرة التكنولوجية المحلية لبلدان الجنوب مع مرور الوقت ، وفي نفس الوقت ستعمل هذه المراكز على عكس اتجاه عملية "هجرة الخبرات" من البلدان النامية ، ولو جزئيا على الأقل ، وبغير هذه الجهود المتضافرة ، ستصبح بلدان العالم الثالث مجرد عاجزين يراقبون التكنولوجيات الجديدة والناشئة .

٨٧ - وطريق الخلاص أمام الجنوب من التبعية التكنولوجية ، ينبغي أن يشمل تنمية القدرة التكنولوجية في جميع مراحل الانتاج بدءا من التصميم الى الطاقة الانتاجية الفعلية . ويجب انشاء مراكز للتصميم الصناعي عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب على أسس ابتكارية . ولا ينبغي أن تقتصر هذه المراكز على تطبيق نماذج منقولة للتكنولوجيا وانما ينبغي أن تنظر الى التصميم على نحو أوسع من ذلك باعتباره جزءا لا يتجزأ من العملية التقنية - الاقتصادية : فينبغي أن ينظر الى تصميم كل منتج باعتباره عملية صناعية متكاملة رأسيا تتضمن على الأقل جميع المراحل الرئيسية في انتاج الصناعات التحويلية (في جميع البلدان النامية ، وليس المراحل المحلية فقط) واذا نظر الى العملية بأكملها بنظرة أوسع بدلا من تناول المنتجات في مراحل منفردة، يمكن للتعاون التكنولوجي والصناعي بين البلدان النامية أن يتكامل لصالح جميع الأطراف .

سابعا - استنتاجات

٨٨ - يمكن تلخيص تجارب التصنيع العالمي منذ عام ١٩٧٥ كما يلي . واصلت البلدان النامية جهودها الرامية الى التصنيع ، والتي أدت في بداية السبعينات ، الى تحقيق أداء طيب في قطاع الصناعات التحويلية . لكن ، رغم اقامة قاعدة لمزيد من النمو في المستقبل ، فان الظروف غير المواتية في الاقتصاد العالمي في السنين الأخيرة ، مقترنة بالصعوبات المحلية ، كانت تعني أن التقدم تجاه تحقيق هدف ليما انما كان يسير ، مع خيبة الرجاء ، بخطى بطيئة .

٨٩ - وكما يلاحظ ، فان تأثير الأزمة الراهنة في الاقتصاد العالمي على التصنيع في البلدان النامية بلغ عنفوانه . فالكساد الاقتصادي ، وانخفاض الطلب على صادرات البلدان النامية ، وانتشار النزعة الحمائية التي أضافت المزيد الى صعوبات التوسع ، وارتفاع أسعار الفائدة التي فاقمت من المصاعب التي يواجهها ميزان المدفوعات وما ترتب على ذلك من انخفاض في واردات المدخلات الوسيطة ، والذي أدى بدوره الى نقص كبير في استغلال الطاقات التي أمكن التوصل اليها بشق الأنفس ، كل هذا ، جوانب من المنحنى الهابط في الاقتصاد العالمي أدت الى احباط الكثير من الآمال المعقودة على التصنيع في البلدان النامية . ويضاف الى ذلك الصعوبات المحلية التي تم تحديدها ، وخاصة الافتقار الى الهياكل الأساسية المناسبة والموارد البشرية ووجود صلات غير كافية مع قطاعات أخرى في بعض الحالات ، أو ، كما هو الحال في الزراعة في بعض البلدان ، فهي قطاع مهمل يخلق الآن مشاكل كثيرة أمام الاقتصاد ككل ، بسبب استعمال موارد حيوية كان من الممكن في غير هذا الوضع استعمالها من أجل النمو الصناعي .

٩٠ - وقد لوحظ أن المصاعب الراهنة في التصنيع تدفع الى اعادة تقييم السياسات في البلدان النامية على الصعيدين الوطني والدولي . وبالفعل ، فان الأزمة الحالية تتيح الفرصة لاعادة النظر في مزايا سبل العمل التي انتهجت في الماضي - فعلى المستوى

الوطني ، هناك مؤشرات تفيد بضرورة ايلاء مزيد من الاهتمام في المستقبل لنمو السوق الداخلية ، كما ينبغي ملافاة الافراط في التركيز على القطاع الخارجي والذي أثبت بشدة عدم امكانية الاعتماد عليه في الأزمة الحالية . ومن الواضح بالطبع أن استراتيجية التصنيع التي تركز أكثر على اشباع احتياجات السوق الداخلية ، أسهل بكثير على البلدان التي لديها سوق واسعة والتي لديها فعلا بعض المرونة في الهيكل الصناعي وبعض التجارب في اتخاذ مبادرات جديدة . وفيما يتعلق بالبلدان النامية الصغيرة والبلدان التي تمر بمرحلة تصنيعية أقل تقدما ، فان التعاون مع غيرها من البلدان النامية يشكل أهمية خاصة . فمثل هذا التعاون ، يمكن أن يسهم في تخفيف حدة مشكلة دفع قيمة الواردات من البلدان المتقدمة النمو ، كما أنه قد يساعد البلدان النامية على التغلب على صغر أسواقها الداخلية .

٩١ - ولذلك ينبغي اعطاء دفعه للتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية ، على الصعيدين ، الوطني والدولي ، فالحاجة لتوفير خليط ملائم من بدائل الواردات والى التركيز على الصادرات في الاستراتيجيات الصناعية الوطنية ، تفرض على نحو خاص على البلدان النامية الصغيرة والأقل تقدما ، النظر في مخططات للتكامل الاقليمي . وبالمثل فان عدم تحقيق تقدم في انجاز تعاون كامل بين الجنوب والشمال من أجل التنمية الاقتصادية وتحقيق النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، يجعل من الملح على نحو خاص ، اقامة تعاون انتاجي بين بلدان الجنوب ، على المستوى العالمي خاصة في مجال التصنيع والمجالات المرتبطة به . ومن الممكن أن يوفر التعاون بين بلدان الجنوب للبلدان النامية وسيلة لتقليل اعتمادها على العالم المتقدم النمو ولاستغلال مواردها الوفيرة والمتاحة لها من ناحية المبدأ ، وذلك عن طريق استعمال طاقاتها الذاتية .

٩٢ - وبالرغم من ذلك ، فبسبب امكانيات التصنيع الوفيرة في البلدان النامية ، لهذا السبب بالذات ، من الممكن أن يكون التعاون بين كل من الشمال والجنوب مفيدا للغاية للاقتصاد العالمي ككل . وينبغي أن ينظر الى مسألة اعطاء دفعة جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب ، نظرة مثالية ، باعتباره جزءا من التعاون الشامل . كما أن تصنيع البلدان النامية تعد عملية من شأنها ، اذا قام بها المجتمع العالمي على نحو جماعي، أن توفر مكاسب ملموسة لجميع أطرافها ، وهي تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية الصناعية والتعاون في الميدان الصناعي (A/10112 ، الفصل الرابع) ، كما أن بلوغ هدف ليما اذا نفذ بروح جديدة من التعاون ، يمكن أن يفسح طريقا متسقا للنمو في المستقبل لكل من الشمال والجنوب .

الحواشي

(١) التغلب على الفوضى الاقتصادية (ST/ESA/133) فقرة ١١٠ .

(٢) UNIDO/PI/38 الفقرة ٢٨ .

(٣) الصناعة في عالم متغيّر : عدد خاص عن الدراسة الاستقصائية للتنمية الصناعية مقدم الى مؤتمر اليونيدو العام الرابع (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.II.B.6) .

(٤) انظر تقرير عن اجتماعات فريق الخبراء الرفيع المستوى للتحضير لمؤتمر اليونيدو العام الرابع : استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية للبلدان النامية ، ليما ، بيرو ، ١٨ - ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، (ID/WG.391/12) .

(٥) الدراسة الاستقصائية الاقتصادية العالمية ، ١٩٨٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.83.II.C.1) الصفحة ١ .

(٦) المرجع نفسه ، الصفحة ٥٣ .

(٧) البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ، ١٩٨٣ ، الصفحة ٢١ .

(٨) تقرير عن اجتماعات فريق الخبراء الرفيع المستوى للتحضير لمؤتمر اليونيدو العام الرابع : استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية للبلدان النامية ، ليما ، بيرو ، ١٨ - ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٣ (ID/WG.391/12) الفقرة ١٤ .

(٩) متابعة المؤتمر العام الثالث لليونيدو والدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة : رصد التقدم المحرز في التعجيل بالتصنيع في البلدان النامية (١٩٨١ - ١٩٨٢) (ID/B/295/Add.2) .

(١٠) انظر تقرير عن اجتماعات فريق الخبراء الرفيع المستوى للتحضير لمؤتمر اليونيدو العام الرابع : التعجيل بتنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الصناعية ، ياوندي ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، ٣٠ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٣ (ID/WG.394/8) .

(١١) متابعة المؤتمر العام الثالث ... ، المرجع السابق ، الفقرة ٣٩ .

(١٢) تقرير المحفل الدولي المعني بالتقدم والتطور في الميدان التكنولوجي (ID/WG.389/6) الفقرة ٨٧ .

- - - - -